

الاسلام والعلمانية في تركيا

دراسة في نشأة الاسلام السياسي وتجربته السياسية حتى انقلاب ١٩٨٠

م.م.فاضل كاظم حسين
المعهد التقني/ بعقوبة

ملخص البحث

عانت تركيا الحديثة منذ نشأتها عام ١٩٢٣ من تجاذبات حادة بين القوى العلمانية المتبلورة في الجيش ومجلس التعليم العالي ومجلس القضاء او ما يطلق عليها بمؤسسات الدولة العميقة ، وبين القوى الاسلامية المتمثلة بالاسلام السياسي وبعض الجماعات الاسلامية الاخرى . واصبحت تركيا تعاني طوال تأريخها الحديث والمعاصر من عدم التوافق بين جمود الدولة العلمانية وديناميكية المجتمع المتنوع ذو الاغلبية الاسلامية .

لكن رغم شدة الاجراءات العلمانية ضد الاسلام السياسي وحرمانه الحقيقي من المشاركة في السلطة واتخاذ القرار عبر اجراءات المنع والحظر والمحاكمات ، الا انه لم يتخلى عن الالتزام بقواعد اللعبة السياسية والعمل السياسي من داخل النظام كخيار وحيد للتعبير عن افكاره ونشاطاته السياسية . وبناءا" على ذلك تضمن بحث ((الاسلام السياسي في تركيا منذ نشأته وحتى انقلاب ايلول ١٩٨٠)) دراسة الموضوع من حيث علاقة العلمانية في تركيا بنشأة الاسلام السياسي في تركيا وتتبع مسار نمو الظاهرة الاسلامية في خمسينات القرن العشرين والتي تمخض عنها ولادة الاسلام السياسي خلال فترة حكم الحزب الديمقراطي (١٩٥٠/١٩٦٠) ، واقتضى البحث تحديد مفهوم الاسلام السياسي في تركيا ، لان الحركة الاسلامية في تركيا لا تقتصر على الاسلام السياسي وحده وانما تشتمل على الجماعات والطرق الصوفية كالنقشبندية والنورسية والبيكتشية وغيرها، ومجموعة المثقفين الاسلاميين الاصلاحيين والاسلام الرسمي المتمثل في هيئة الشؤون الدينية بالاضافة الى الجماعات الدينية المتطرفة التي تمارس العنف كحزب الله التركي وحزب التحرير وبعض الجماعات المتطرفة الاخرى .

فضلا" عن ذلك اقتضى البحث التمييز بين الاسلام السياسي والمفاهيم الاسلامية الاخرى المتداخلة معه كالاصولية الاسلامية .

وينحصر مفهوم الاسلام السياسي في تركيا بالاحزاب التركية ذات النزعة الاسلامية التي اسسها الزعيم الاسلامي (اربكان) بدءا" بحزب النظام الوطني (NP) الذي تأسس عام ١٩٦٩ وتنازلت عنه جميع الاحزاب التي اسسها (اربكان) بعد ذلك ومنها حزب السلامة الوطني (NSP) موضوع البحث .

وخصص الجزء الاساسي من البحث لدراسة تجربة حزب السلامة الوطني (١٩٧٢ - ١٩٨٠) ومشاركته في الحكم عبر ثلاث حكومات ائتلافية عام ١٩٧٤ وعام

١٩٧٥ و ١٩٧٧ • والحكومات التي شارك فيها حزب (السلامة الوطني) في السبعينات تزامنت مع اخطر مرحلة مرت بها تركيا وشهدت اعمال عنف شملت معظم المجتمع التركي ، وقادت الى سيطرة الجيش على السلطة في ايلول ١٩٨٠ • وقد ادت سيطرة الجيش الى وقف نشاط الاحزاب السياسية ومنها حزب السلامة الوطني ومحاكمة زعمائه بأحكام قضائية مختلفة • وهو ما يتناوله المبحث الاخير من البحث •

وقد توصل البحث الى بعض الاستنتاجات التي تتعلق بدور الاسلام السياسي في تركيا ومستقبله •

وأستند البحث الى مصادر حديثة بعضها عربية واخرى مترجمة وبعض المصادر باللغة الانكليزية فضلا عن العديد من البحوث والدراسات •

- المقدمة

تبدو تركيا واحدة من التجارب الاسلامية التي تلفت النظر بعدما نجح حزب العدالة والتنمية الاسلامي في التربع على عرش الحكم منذ عام ٢٠٠٢ وتمتعه بأغلبه برلمانية مريحة عجزت عن تحقيقها الاحزاب العلمانية خلال نصف قرن • ان التحول النوعي في مسار الاحزاب الاسلامية في تركيا بدءا من حزب السلامة الوطني ، ومرورا بحزب الرفاه وانتهاء بحزب العدالة والتنمية ، وأنتقالها من احزاب هامشية محظوره الى احزاب تهيمن على الحكم لأكثر من دورتين انتخابية يعطي مؤشرا على قدرة القوى الاسلامية المعتدلة في ادارة الحكم والتكيف مع مفاهيم العصر كالديمقراطية والتعددية وضمان الحريات الشخصية •

وينصرف هذا البحث الى تناول موضوع الاسلام السياسي في تركيا منذ نشأته في خمسينيات القرن العشرين وتتبع مسيرته واشتراكه في الحكم عبر تجربة حزب السلامة الوطني (NSP) الذي تم حظره عقب انقلاب ايلول ١٩٨٠ • ان احزاب الاسلام السياسي اصبحت جزءا حيويا من النظام السياسي في تركيا بعدما كانت تتلذذ في قفي الاحزاب التقليدية مقابل اقرارها والتزامها طوعا أو جبرا بقواعد اللعبة السياسية البرلمانية التي اسنتها الاحزاب العلمانية وتحت تأثير عوامل ابرزها الاقرار بالدور الحاسم للجيش في تركيا • لكن وبرغم التزام احزاب الاسلام السياسي بقواعد اللعبة السياسية الا انها تعرضت لمضايقات وتم حظرها في حالات عديدة •

وفي هذا السياق اسقطت حكومة حزب الرفاه عام ١٩٩٧ ورغم ذلك يسجل لاحزاب الاسلام السياسي نجاحها في الاستجابة لضغوط الواقع السياسي والاجتماعي

من دون التفريط بجوهر العقيدة الاسلامية والفكر الاسلامي مع الاستمرار بالتمسك بالخيار الديمقراطي ونبذ اسلوب العنف والقوة .

ويبدو ان اسلوب معالجات احزاب الاسلام السياسي ونجاحها في التعامل مع المشكلات التركية عزز الوجود الفاعل للاسلام السياسي سيما وان النخب العلمانية اخفقت على مدار نصف قرن في تقديم الحلول لتلك المشكلات ويشار في هذا الصدد الى النجاح الباهر الذي حققه (اردوغان) في بلدية اسطنبول في التسعينات .

لذلك من الطبيعي أن تلجأ القوى العلمانية المتحصنة بشكل خاص في سور الجيش ومجلس القضاء وهيئة التعليم العالي أو ما يطلق عليها مؤسسات الدولة العميقة الى معاداة احزاب الاسلام السياسي بحجة عدم التزامها بالنظام العلماني ورغم ما تقدمه تلك الاحزاب من قرائن وأدلة على تمسكها بالنظام العلماني .

ولأن جذور الاسلام السياسي تمتد الى فترة حكم عدنان مندرس ٩٥٠ - ١٩٦٠ لذلك فإن البحث سيتناول الموضوع من خلال الموضوعات التالية :-

اولاً: الاسلام والعلمانية في تركيا

ثانياً: جذور الظاهرة الاسلامية في تركيا

ثالثاً: نشأة الاسلام السياسي

رابعاً: تجربة الاسلام السياسي في الحكم

خامساً: انقلاب ١٩٨٠ وحل حزب السلامة الوطني

المبحث الاول: مقدمة في نشأة الاسلام السياسي

المطلب الاول : الاسلام والعلمانية في تركيا :

الاسلام عامل " جوهرى " بالنسبة للدولة العثمانية لانها كانت مقرا" للخلافة الاسلامية قرابة ستة قرون . واستقر الاسلام في وجدان الشعب التركي حتى اصبح مكونا" اساسيا" في الشخصية التركية وبات المسلم مرادفا" للتركي، حتى أن الشعوب الاسلامية التي كانت منضوية تحت المظلة العثمانية تخلت في غالب

الاحيان عن مطالبها المشروعة تكريماً" للاسلام واعتزازاً" بالخلافة الاسلامية . ورغم المحاولات التحديثية ذات الطابع العلماني التي جرت في الدولة العثمانية في القرنين ١٨ و ١٩ الميلادي ، الا ان تلك المحاولات لم تستهدف الاسلام مثلما استهدفته الكمالية^(١) ذلك ان الكمالية أو الأتاتورية * كفلسفة سياسية واطار ايديولوجي للنظام السياسي الذي تبنته تركيا الحديثة منذ عام ١٩٢٣ ، جاءت مصممة على استئصال الاسلام من الحياة السياسية والاجتماعية ، وان الرؤية الكمالية اعتبرت الاسلام سبب تخلف البلاد وأنهيارها^(٢) لذلك اتجهت الكمالية نحو كبح المشاعر الدينية على اساس ان ذلك كفيلاً" بالنهوض والتقدم والحقا بركب الدول المتقدمة . وقد حاول الزعيم التركي (كمال أتاتورك) أخفاء توجهاته العلمانية خلال فترة معارك التحرير الوطني التي خاضها ضد القوى الاجنبية التي سعت الى احتلال تركيا بعد انهيار الدولة العثمانية . بل أنه لم يتردد في استغلال المشاعر الدينية ضد المحتلين بأصطحابه لرجال الدين في جولاته وأظهر نفسه بطلاً" اسلامياً" وتضمن خطاباته معاني اسلامية لأيهام بعمق ايمانه الديني .^(٣) وقد كشفت الاحداث اللاحقة بأن اتاتورك كان يقوم بمناورة تستهدف تحقيق الهدف الوطني ، ولم يكن بطلاً" اسلامياً" انما كان معادياً" للاسلام . حيث اتخذ اتاتورك حزمة من الاجراءات العلمانية^(٤) . فالغى الخلافة عام ١٩٢٤ وأبعد الخليفة عن تركيا وألغى وزارة الأوقاف والشؤون الدينية وتم حظر الطرق الدينية عام ١٩٢٥ وتحويل جميع ممتلكات المؤسسات الخيرية الى الخزينة العامة ، كما تم حظر ارتداء الطربوش واستبدال بالقبعة ، وتم الغاء الابجدية العربية وحلت محلها اللاتينية عام ١٩٢٨ وجرى تزريك الأذان واستبدلت العطلة من يوم الجمعة الى يوم الاحد . وتمثل الاجراء الأكثر خطورة وتأثيراً" في ادخال العلمانية والمبادئ الاتاتورية الى الدستور التركي عام ١٩٣٧ لتكتمل بذلك علمنة النظام السياسي التركي . ويبدو ان الاجراءات الكمالية لم تكن تستهدف تحييد القوى الاسلامية ذات الطبيعة المحافظة ومنعها من الوقوف في وجه التغيير الجذري الذي شرعت به الكمالية فحسب وإنما كانت تستهدف في احداث تغيير جذري في طبيعة المجتمع التركي وفقاً" لرؤية اتاتورك المستندة كلياً" الى القيم الغربية وعلى حساب القيم الاسلامية . ولأن العلمانية شكلت حجر الزاوية في الفلسفة الكمالية ولعلاقتها الوثيقة بموضوع الاسلام السياسي لذلك لا بد من تسليط الضوء عليها .

المفهوم الكمالي للعلمانية

تعرف العلمانية في الفقه السياسي بأنها فصل الدين عن الدولة أو تجاهل الاعتبارات الدينية في تنظيم الحياة المدنية . ويجمع الرأي على ان العلمانية هي بأمثياز نتاج الفكر والمجتمع الغربي في القرون الوسطى بدءاً" بالقرن السادس عشر . وظهرت اساساً" للحد من ممارسة الكنيسة للسلطة السياسية والادارية في اوربا . بيد انها سوقت الى المجتمعات الشرقية أبان الحملة الاستعمارية لتحمل مفاهيم قد تكون مغايرة لمفهومها الغربي وبما يخدم السياسة الاستعمارية . ومن دون الخوض في التفاصيل النظرية لموضوع العلمانية ، سنكتفي بتناول المفهوم الكمالي للعلمانية وتطبيقاته في تركيا الحديثة^(٥) . يشير البعض الى أن مفردة العلمانية انتقلت الى

الاتراك من الكلمة اليونانية (LAIKOS) التي تعني الناس الذين ليسوا رجال دين ، وعربت الى التركية من قبل المفكر التركي (ضياء غولب ألب ١٨٧٦ - ١٩٢٤) لتعني اللاديني^(٦) فيما اعتقد آخرون بأن مصطلح العلمانية في تركيا يرجع الى كلمة (Laiklik) المنسوبة الى الاصل الفرنسي (Lougue) الذي يعني أي شيء غير روعي^(٧) . وبصرف النظر عن اصل مفردة العلمانية لدى الاتراك فإن الكماليين قدموا فهما " خاصا " للعلمانية يختلف الى حد بعيد عن المفهوم الغربي لها ملخصه بأن العلمانية لا تعني فصل الدين عن الدولة فقط وانما تعني اخضاع الدين ومؤسساته لسلطة الدولة وهذا سيتيح لتركيا الوليدة الانتقال من امبراطورية دينية متعددة القوميات الى دولة علمانية في غضون فترة وجيزة ولادراك اتاتورك صعوبة التحول من دولة دينية الى دولة علمانية ، لذلك حاول اعطاء مفهوم عام للعلمانية في بداية الامر لا يمس الاسلام حين زعم بأن العلمانية فسحت المجال امام المؤمنين بدينهم للعبادة الصحيحة وغلقت المجال امام المحتالين والسحرة، وحمل على من يربط بين مفهوم اللاديني والعلمانية^(٨) . لكن في ذات الوقت اشار اتاتورك الى اهمية عدم السماح بالمتاجرة بالدين والتستر به مؤكدا " على حاجة كل فرد الى تعلم دينه من خلال مكاتب خاصة تنشئها الدولة . ويلاحظ بأن اتاتورك اعطى الحق للدولة بالتدخل لأصلاح المؤسسات الدينية وفقا " لرؤيتها طالما ان الدولة جاءت من اجل الشعب وأحتياجاته . من جانبها لخصت الاديبة التركية الشهيرة (خالدة اديب) العلمانية الكمالية بأنها تعني (تأميم الاسلام بين الاتراك)^(٩) . ويبدو ان العديد من الكتاب الاتراك يرفضون المفهوم الغربي للعلمانية القائم على فصل الدين عن الدولة ، وي طرحون مفهوما " خاصا " بها . وفي هذا السياق يشير الكاتب التركي (جتين أوزك الى أن العلمانية تحمل الصفة الوطنية وهي تتكون من معنيين ، الاول يؤكد على حماية الحرية الدينية ، والثاني ينصرف الى أن البناء السياسي للدولة يقوم على اساس احكام الدين ، وهذا يعطي الحق للدولة بالتدخل في شؤون الدين لوضع حد للاستخدام الخاطيء للحقوق الدينية والحرية في اطار المصلحة العامة^(١٠) . ويتضح مما تقدم بأن العلمانية الكمالية تستهدف منح الحق للدولة بالتدخل في الشأن الديني لغرض تصحيح الاعتقادات الخاطئة التي ترسبت في الذهنية التركية وادت الى الاستخدام الخاطيء للدين ولابد للدولة من العمل على تحرير الذهنية المركبة للافراد من القيود المفروضة عليها كي لا يصبح الدين امرا " اجتماعيا " مفروضا " على الجماعة . وعلى نحو واضح فإن الكمالية سعت الى انتزاع العقائد والثقافات الاسلامية التي تشربت بها الذهنية التركية المحافظة وتحويل الدين الى امر شخصي لا يتعدى حدود العلاقة بين الفرد وربّه واستئصاله من الحياة الاجتماعية وبهذا المعنى فإن العلمانية الكمالية تجاوزت المفهوم الديني المجرد الذي يستند الى عزل الدين عن الدولة ، الى كونها معادية للدين عموما " فضلا " عن كونها عملية تستهدف تحديث المجتمع وقيمه وهذا يجعلها تقترب كثيرا " من التحديث بمفهومه الغربي ولتصبح هي التحديث بمفهومه الدقيق .

مؤشرات على العلمانية الكمالية

بناءاً على الفهم الكمالي للعلمانية وتطبيقاته في تركيا الحديثة ، فإن العلمانية الكمالية تتعارض مع العلمانية بمفهومها العام من وجوه عديدة :

اولاً : في الوقت الذي تمحورت العلمانية الغربية حول فصل الدين عن الدولة وحماية الحريات الدينية لكافة الجماعات ، اتجهت الكمالية نحو تطبيق خاطيء للعلاقة بين الدين والدولة حيث تستحوذ الدولة على ادارة الشؤون الدينية بصرامة شديدة . فقد نصت المادة (٤) من قانون المعارف لعام ١٩٢٤ على انشاء كلية آلهيات بهدف اعداد متخصصين في العلوم الدينية العالية وتشبيد مدارس اخرى بهدف اعداد موظفين شرعيين لمواجهة الاحتياجات الدينية مثل الامامة والخطابة^(١١) . ولا يبدو ان مسار توجه الدولة التركية هذا قد جرى تصحيحه مع مرور السنين ، انما جاءت الدساتير التركية اللاحقة لتعززه . فدستور ١٩٦١ نص على ذلك في مادته ١٥٤ ومثله دستور ١٩٨٢ النافذ في مادته ١٣٦ .^(١٢)

ثانياً : جعلت الدولة التركية من نفسها رقيباً على الشأن الديني من خلال رئاسة الشؤون الدينية المرتبطة بمكتب رئيس الوزراء والتي حلت محل وزارة الاقاف والشؤون الدينية التي تم الغاءها منذ عهد اتاتورك .

ثالثاً : عدم حيادية الدولة في الشأن الديني ، حيث تعتمد المذهب الحنفي وتهمش المذاهب الاخرى وفي ذات الوقت تتجاهل بشكل تام طائفة العلويين الذين يشكلون ما لا يقل عن ٢٠% من سكان تركيا^(١٣) . وهذا لا يشكل انحرافاً عن مسار التوجه العلماني فحسب وانما يجعل التجربة الكمالية اقرب الى الدكتاتورية منها الى الديمقراطية لانها حرمت العديد من مواطنيها من ابسط الحريات التي اقرتها الشرعية الدولية .

رابعاً : عدم اكرات الزعامة الكمالية بالسماح للمواطنين الاثراك بالمشاركة السياسية في الحكم وتوسيع الاطار الديمقراطي ، وهذا يتناقض مع ابسط مستلزمات النظم الديمقراطية .

خامساً : تخلت الكمالية عن ابسط مفاهيم العلمانية الذي يقتضي بدهاءة بتحرير المعتقدات الدينية من سيطرة الدولة ، واتجهت نحو التحرر من المعتقدات نفسها ، وبشكل قسري .

سادساً : ان العلمانية انطوت على مضمون خاص بها لا تسنده اية حقائق علمية او تاريخية يتمثل في فرض الدولة رقابة صارمة على الثقافة الدينية ومنع كل انواع التربية الدينية خارج اشراف الدولة^(١٤) .

سابعاً : لجوء القوى العلمانية الى توظيف الدين لتحقيق مقاصد سياسية . فمنذ عهد الزعيم عصمت اينونو وعلى مدار تاريخ تركيا المعاصر تستغل المشاعر الدينية في الحملات الانتخابية وعلى نحو لا لبس فيه .

وفي المحصلة النهائية تبدو العلمانية الكمالية بمفاهيمها وتطبيقاتها التي تجاوزت الاسس المنطقية للعلمانية ، قد شكلت الاساس فيما آلت اليه مسارات الاتجاه الاسلامي في تركيا وما رافقته من تداعيات وتجاوزات بينه وبين السلطات العلمانية وادى الى خلق مشكلة مستديمة في السياسة التركية . لذلك انصرف رأي العديد من المراقبين الى اعتبار الصرامة الدينية التي اتبعت في العهد الكمالي سبباً رئيسياً في

الآثار الخطيرة التي انعكست في الانحلال الروحي وأدت الى انهيار المؤسسات الدينية وفي ذات الوقت وفرت قدرا" من الظروف الملائمة لانتشار الشيوعية ، وليس بعيدا" عن ذلك وبسببه فأن المواطن التركي أنتابه شعور

بالاغتراب تجاه القيم الجديدة المتعارضة مع قيمه الروحية التي تربي عليها . لذلك يمكن القول بأن انبعاث الاسلام من جديد في تركيا يمكن ارجاعه الى التزمت الكمالي حيال الدين كما انه لم يعد من قبيل المبالغة القول بأن المواقف العلمانية المتشددة للنخب السياسية التركية كانت المحفز للتحول تدريجيا" نحو الاحزاب ذات النزعة الاسلامية كما عبرت عن ذلك نتائج الانتخابات في المراحل اللاحقة .

وفي ذات الوقت فأن الفهم الكمالي للعلمانية وتطبيقاته بهذا المستوى من الصرامة ولد شعورا" عاما" بأن العلمانية ضد الدين وبالمحصلة ادى ذلك الى تعقيدات وتجاذبات وتوترات لاحقة لم تنتهي وربما لن تنتهي في المدى المنظور على الاقل .

المطلب الثاني : الظاهرة الاسلامية ونشأة الاسلام السياسي

نشأ الاسلام السياسي في تركيا في اطار الصحوة الاسلامية التي ظهرت عقب تبني تركيا لنظام التعددية الحزبية بعد الحرب العالمية الثانية حيث اتاح التنافس الحزبي على الاصوات الاسلامية والانفتاح السياسي قدرا" واسعا" لتحرر الاسلام من القيود الكمالية الصارمة . فبالرغم من نجاح نظام الحكم الكمالي في اعادة تشكيل المشهد الديني التركي وتحييد الدين والقوى الاسلامية المحافظة لما يزيد عن ربع قرن ، بيد ان الاحزاب السياسية المتنافسة وجدت نفسها بحاجة الى اعادة النظر باتجاهات السياسة العلمانية الصارمة التي طبقت في البلاد ولم يعد بالامكان الاستمرار بها في ظل التعددية والممارسة الديمقراطية

بدايات نمو الظاهرة الاسلامية

يكاد يتفق معظم الكتاب على ان نمو الظاهرة الاسلامية في تركيا يرتبط بفترة حكم الحزب الديمقراطي بقيادة عدنان مندرس في فترة الخمسينيات ١٩٥٠ - ١٩٦٠ (١٥) حتى اطلق على تلك الفترة بفترة الاحياء الاسلامي (١٦) ، حيث اتاحت الفرصة الواسعة امام الجماهير الشعبية للتعبير عن حريتها الدينية بعد سنوات طويلة من الحرمان مما ساعد على احداث مدا" اسلاميا" واسعا" في تركيا . ففي غضون تسلم الحزب الديمقراطي للسلطة عقب فوزه الساحق في الانتخابات العامة عام ١٩٥٠ ، (١٧) اصبح متاحا" للعديد من الفئات الاجتماعية التحرر من القيود الكمالية ، وفي سياق ذلك يبدو أن الحدث الأكبر تمثل في اطلاق الصلوات الخمس وباللغة العربية والذي جاء متزامنا" مع حلول شهر رمضان فلقي قبولا" واسعا" في اوساط الشعب التركي خصوصا" في الريف (١٨) ، في ذات الوقت عاودت المدارس الابتدائية التي توقفت فيها الدروس الدينية خلال فترة حكم اتاتورك وخلفاؤه ، بتعليم الصلاة والقضايا الدينية .

كما انتشرت المطبوعات الاسلامية وازداد عدد المترددين على الجوامع والمساجد . وقد نظر بعض المراقبين الى الحزب الديمقراطي نفسه بأعتباره احد

تجليات الاحياء الاسلامي في تركيا خاصة مع اقتراب زعيمه عدنان مندرس بقوة من الاسلام بعد نجاته من حادثة طائرة بأعجوبة عام ١٩٥٩ (١٩) .

عوامل نمو الظاهرة الاسلامية

يبدو ان الاجراءات التي اتخذها الحزب الديمقراطي في الخمسينيات كانت العامل الأكثر اهمية في نمو الظاهرة الاسلامية في تركيا . لكن لا بد من الاشارة الى أن تلك الاجراءات جاءت في سياق الكسب السياسي والحصول على الاصوات الاسلامية التي تقدر بـ ٣٠% من اصوات الناخبين الاتراك ، (٢٠) وليس بهدف تقويض النظام العلماني . كما ان عدنان مندرس لجأ الى استخدام الاسلام ورموزه في محاولة للتخفيف من معاناة الناس جراء تفاقم الأزمة الاقتصادية التي ألمت بتركيا في اواخر الخمسينيات . وقد عبر مندرس وحزبه عن التزامهم بالنظام العلماني من خلال التصدي للقوى السياسية ذات المنطلقات الدينية . حيث تم حل الحزب الديمقراطي الاسلامي الذي تأسس عام ١٩٥١ برئاسة رفعت جواد ، كما تم حل حزب الدفاع عن الاسلام وحزب النهضة الوطني وحزب الامة بزعامة فوزي جاقماق (٢١) . ولم يتردد مندرس من تشريع قانون حماية أتاتورك ومحاسبة من يتعرضون له . لذلك لا يمكن القول بأن اجراءات الحزب الديمقراطي لوحدها أدت الى نمو الظاهرة الاسلامية بل يمكن أن يقال بأن الاجراءات الكمالية الصارمة ضد الدين هي التي ادت الى شعور المواطن التركي بالتذمر والسأم والشعور بالاغتراب وبالتالي أدت الى نمو الظاهرة الاسلامية التي كانت جنينا" في رحم المجتمع التركي . وفي هذا السياق يفسر قيام اتباع الطريقة التيجانية بتحطيم تماثيل أتاتورك والنيل منها . في ذات الوقت لا يمكن تجاهل تأثير العوامل الاقتصادية والاجتماعية على تنامي الظاهرة الاسلامية . فالضرر الذي لحق بالعديد من الشرائع الاجتماعية من جراء السياسات الكمالية القائمة على التصنيع ، واتساع نطاق الهجرة الريفية وظهور مدن الصفيح على اطراف المدن الرئيسية وما تحمله تلك المدن من تقاليد وقيم ريفية محافظة ، واتساع نطاق البطالة واستمرار الأزمات الاقتصادية ، كل ذلك وفر بيئة حاضنة لتنامي التوجهات الاسلامية . وساهمت العوامل الخارجية في التخفيف من القيود على القوى الاسلامية . فأرتباطات تركيا وانخراطها في التحالفات الغربية أتاحت الفرص المناسبة للقوى الاسلامية للتحرر من القيود الكمالية التي كانت مفروضة عليها قبل ذلك . والمحصلة هي ان الصحة الاسلامية في تركيا نتاج تظافر عوامل داخلية وخارجية عديدة تمخض عنها عودة الاسلام الى المشهد السياسي التركي عبر احزاب الاسلام السياسي التي نشأت فيما بعد . وكانت الخمسينات بداية لنمو الظاهرة الاسلامية وانطلاقها .

اتساع نطاق الظاهرة الاسلامية في الستينات

في مايس ١٩٦٠ اطاح انقلاب عسكري بقيادة الجنرال جمال كورسيل بحكومة الحزب الديمقراطي وأعدم عدنان مندرس وبعض رفاقه (٢٢) . في غضون ذلك انتاب الاسلاميين الاتراك شعور بالخوف من العودة الى القيود الكمالية الصارمة على الدين . غير ان لجنة الوحدة الوطنية (NUC) التي تولت زمام السلطة بعد

الانقلاب اظهرت ادراكها لأهمية الاسلام في الحياة التركية رغم تشديدها على الحيلولة دون اقحام الدين في السياسة .
وقد صرح زعيم الانقلاب قائلاً " (٢٣)

ان الهدف الاساسي للوحدة الوطنية هو الحفاظ على ديننا المقدس الذي هو كنز الحرية والضمير ، نقياً" دون شائبة وحمائته من أن يصبح أداة للحركات الرجعية والسياسية .

وقد خفف هذا التصريح والاجراءات التي اعقبته من مخاوف الاسلاميين سيما بعدما اتجهت اللجنة نحو استخدام الدين كأداة ايديولوجية لسياسة الدولة في تنفيذ برنامج الاصلاح الراديكالي^(٢٤) . وعندما صدر دستور ١٩٦١ الذي تضمن حريات واسعة للعبادة والتعبير وضمانات كافية لحرية الفكر والتجمع والنشر^(٢٥) ، ازداد اطمئنان الاسلاميين الاترك ، في ذات الوقت وفر الدستور الجديد فرصة كبيرة للاسلام السياسي لنشر معتقداته والدعاية لافكاره . بجانب ذلك فإن فترة الستينات اتاحت فرص أوسع امام التيار الاسلامي بسبب تهالك الاحزاب التقليدية على الاصوات الاسلامية من جانب ، وحاجة النخب التركية اليمينية لتوظيف الاسلاميين والاستفادة منهم في مواجهة المد الشيوعي المتنامي في تركيا من الجانب الآخر . لكن مع ذلك فإن التيار الاسلامي ادرك بأن الظرف السياسي العام في تركيا لم يتقبل بعد قيام حزب سياسي ذو طابع اسلامي ، بسبب خشية التيار الاسلامي من التنكيل العلماني وبقاء الخطوط الحمراء على العمل السياسي الاسلامي . لذلك بقي التيار الاسلامي يعمل في اطار الاحزاب التقليدية المحافظة خصوصاً " حزب العدالة بزعامة (ديميريل) وهو امتداد للحزب الديمقراطي ووريثاً" له .^(٢٦) لكن مع اقتراب مرحلة الستينات من نهايتها ، ازداد تنامي التيار الاسلامي ، وتعزز لديه التطلع لانشاء حزب سياسي مستقل خصوصاً" بعد تفاقم خلافاته مع زعماء حزب العدالة الذين رفضوا ترشيح الزعيم الاسلامي (اربكان) على قوائم الحزب في انتخابات ١٩٦٩ ما دفع بأربكان الى الترشيح مستقلاً" عن مدينة (قونية) والفوز بمقعدها .^(٢٧) وعلى خلفية هذه الاسباب تشجع (اربكان) على تأسيس حزب النظام الوطني في كانون الثاني ١٩٧٠ . وبذلك اصبح الاسلام السياسي تنظيمياً" مستقلاً" وله صوتاً" برلمانياً" . وبالرغم من أن حزب النظام الوطني لم يعمر طويلاً" حيث تم حظر نشاطه في عام ١٩٧١ ، الا ان تأسيسه شكل منعطفاً" مهماً" ليس بالنسبة لمسيرة الاسلام السياسي فحسب وانما في مسار النظام السياسي التركي منذ قيام تركيا الحديثة ، حيث تحول الاسلام السياسي من مجرد ظاهرة مجتمعية أو جناح غير فاعل في أحد الأحزاب التقليدية الى حزب سياسي مستقل ومنظم وله حضور برلماني ويتمتع بالشـرعية .

المطلب الثالث: تحديد مفهوم الاسلام السياسي

يستخدم مصطلح الاسلام السياسي بشكل عام لوصف جميع الافكار والنشاطات والحركات التي تعتمد الاسلام اساساً" لها في المنطلقات والمواقف وتفسير الاحداث . والاسلام السياسي كتعبير ومفهوم ليس ظاهرة معاصرة وانما يمتد لعقود خلت ،

بيد انه في السنوات الاخيرة من القرن الماضي استحوذ على مساحات واسعة من الاهتمام السياسي والاعلامي . وبدا كأنه مرتبط على نحو ما بالمتغيرات الدولية المتسارعة التي اعقبت انتهاء الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفيتي وتبلور مشروع امريكي للهيمنة الدولية . ففي غضون ذلك تصدرت الواجهة السياسية والاعلامية افكار سياسية انطوت على قدر كبير من الخطورة اعتبرت الاسلام والشرق بديلا " راجحا" ليحل محل الاتحاد السوفيتي والكتلة الشيوعية كطرف منافس للغرب وندا" له . وفي هذا السياق ظهر كتاب فوكا ياما " نهاية التاريخ " والذي خلص فيه الى انه سوف لا يبقى في نهاية التاريخ أي منافس حقيقي للديمقراطية الليبرالية (الغربية) سوى العالم الاسلامي مضييفا" بأن هذا العالم يشكل تهديدا" كبيرا" للممارسات الليبرالية^(٢٨) . وفي ذات السياق صدر كتاب صموئيل هنتون " صراع الحضارات " الذي زعم فيه بأن الاسلام لا يبني علاقاته الا عبر الحروب^(٢٩) وان الصراع سينتبلور بين الحضارة الغربية والحضارات الشرقية (الاسلامية والكنفوشيوسية) . وليس ثمة ما يدعو الى الشك بأن تلك الافكار تعكس الى حد ما الرؤية الامريكية لما بعد انهيار الاتحاد السوفيتي ، حيث تجسدت بسياسات خطيرة تجاه العالم الاسلامي من خلال احتلال افغانستان ثم العراق وتسويق مشروع الشرق الاوسط الكبير^(٣٠) . والمشروع الاخير يستهدف اعادة رسم خارطة المنطقة العربية والشرق الاوسط وفقا" للرؤيا الامريكية . وفي اعقاب احداث ايلول ٢٠٠١ تم التوسع في استخدام مصطلح الاسلام السياسي والترويج له في الاعلام وتم خلطه بمفاهيم تتطوي على رؤى سياسية كمفهوم " الاصولية الاسلامية " والآخر غربي المنشأ اريد به طمس هوية الشرعية الاسلامية في حق اقامة نظام اسلامي يستند الى الشريعة الاسلامية وكيف المفاهيم السياسة المعاصرة كالديمقراطية والحريات العامة للنظرية الاسلامية . على ان ما يثير الريبة هو ان مصطلح الاصولية الاسلامية استخدم بشكل متعمد لتشويه الظاهرة الاسلامية المعاصرة وخلق انطباعا" خاطئا" عنها بقصد الصاق تهمة العنف والارهاب بالمسلمين . واتجهت الحملات الغربية لجعل الاسلام السياسي مرادفا" للارهاب والتطرف . ويبدو ان البعض من الكتاب العرب والمسلمين يستخدمون مصطلح الاصولية الاسلامية للتعبير عن الحركة الاسلامية والاسلام السياسي من دون اعتبار لما ينطوي عليه من جوانب سلبية .

المفهوم التركي للاسلام السياسي

اغلب المهتمين بالشأن التركي يتداول مصطلحي الاسلام السياسي والحركة الاسلامية للدلالة على الظاهرة الاسلامية في تركيا .
بيد ان تعبير الاسلام السياسي يتجه حصرا" الى تلك الاحزاب السياسية ذات الطبيعة الاسلامية التي تناسلت عن حزب النظام الوطني الذي اسسه الزعيم الاسلامي التركي (نجم الدين اربكان) عام ١٩٧٠ وتم حظره عام ١٩٧١ وأعيد تأسيسه تحت اسماء مختلفة بعد ذلك . لكن تقتضي الاشارة هنا الى ان الحركة الاسلامية في تركيا تتميز عن نظيراتها في البلدان الاسلامية الاخرى بكونها ليست

على نمط واحد ولا تنحصر في اتجاه او تيار محدد ، وانما تشكل كافة الاتجاهات السياسية والفكرية • وهي لذلك تضم الجماعات الصوفية واحزاب الاسلام السياسي والاصلاحيين الاسلاميين وجماعات الكفاح المسلح الاسلامي ممثله في تنظيمات حزب الله التركي والجهاد الاسلامي وحزب التحرير ومنظمات عديدة اخرى (٣١) • ولعله من المفيد التعريف الموجز بمكونات الحركة الاسلامية لتكتمل الصورة قبل تناول موضوع الاسلام السياسي •

مكونات الحركة الاسلامية في تركيا

اولاً: الجماعات والطرق الصوفية : تعد الجماعات والطرق الصوفية من بين اهم القوى السياسية والاجتماعية الفاعلة في الساحة التركية رغم انها محظورة قانوناً منذ عام ١٩٢٥ ولا يسمح لها بتكوين الاحزاب (٣٢) • وتعد الجماعات النورية والنقشبندية اهم الجماعات من حيث التأثير السياسي والاجتماعي مع وجود طرق صوفية اخرى كالبكتشية والتيجانية والمولوية والسليمانية وغيرها (٣٣) • ويطلق احياناً على الجماعات الصوفية تسمية الاسلام المستقل • وجماعة النور وهي من ابرز تلك الجماعات تهتم بالدرجة الاساس بالتعليم وفتح المدارس على مختلف المستويات التعليمية في داخل تركيا وفي الخارج • وتعتمد اسلوب الاقناع بدلاً من اللجوء الى العنف والقوة • وتزاول بين العلم والايمان وتؤمن بأن الصحوة الاسلامية الحضارية لا تتحقق الا من خلال مزوجة التقنيّة الغربية مع القيم الاسلامية ، وان اعداد الكوادر الاسلامية كفيلاً بتحقيق تلك المهمة (٣٤) • وقد بلغ من اهتمام تلك الجماعة بالتعليم ان قدر عدد ما تديره من بيوت استضافة طلاب التعليم الديني في المرحتين الثانوية والجامعية عام ١٩٨٧ ب ١١٢٨ بيت يقيم فيها نحو ٢٠ ألف طالب ، فيما قدر عدد طلاب المدارس الشرعية عام ١٩٩٦ / ١٩٩٧ ب ٥١١٥٢ طالب (٣٥) • ورغم الانقسامات في صفوف جماعة النور ، الا ان ابرز جناح مؤثر فيها هو جناح الشيخ (فتح الله غولون) الذي يوصف بأنه ذو افق واسع وشخصية قيادية يحمل رؤية استراتيجية تتصف بالشمول ويصدر جريدة بأسم (Zaman) ومجلة اسبوعية بأسم (Acision) الحركة (٣٦) ، وأسمه ورد في قائمة ال (١٠٠) شخصية عالمية مؤثرة • ويرتبط العديد من السياسيين الاتراك بالجماعات الصوفية • فالرئيس التركي السابق (سليمان ديميريل) كان يرتبط بالنورية ، والرئيس التركي الراحل (اوزال) كان يرتبط بالنقشبندية ، فضلاً عن ان الزعيم الديني (اربكان) يعد احد رموز الطريقة النقشبندية • كما ان الاحزاب التركية لها صلات وعلاقات وثيقة بالجماعات الصوفية • وتقوم العلاقة بين تلك الاحزاب والجماعات الصوفية على اساس تبادل المصالح ، فمقابل قيام الجماعات الصوفية بتقديم الدعم الشعبي وحشد الاصوات لصالح الاحزاب ، فإن الاحزاب تخدم الجماعات الصوفية من خلال دعم مصالحها وتعيين كوادرها في مناصب الدولة المختلفة (٣٧) •

علما ان تأثير الجماعات الصوفية لا يقتصر على حجمها الانتخابي حيث تقدر الاصوات الاسلامية بأكثر من خمس ملايين صوت ، وانما يتعدى ذلك الى تغلغل تلك الجماعات في المجتمع التركي بأبعاده الاجتماعية والاقتصادية والسياسية فضلاً

عن كونها اصبحت تمتلك مؤسسات ضخمة لها امتدادات قارية • من جهة اخرى فإن الجماعات الصوفية تمتاز ببنيته القوية المستندة الى مفهوم الطاعة والعلاقة الصارمه ذات الطابع الروحي بين الشيخ والمريد ويقوم المريدين بنشر الطريقة ونقل تقاليدھا بين الجمهور التركي •

وبلاحظ بأن الانظار تتجه نحو الطرق الصوفية في تركيا كونها تغالب تقليديتها وتعتمد التسامح والاعتراف بالأخر من خلال وضع اطر ووسائط سياسية تجعلها متناغمة مع الحياة الديمقراطية المؤسسة على التعددية • لذا يبدو ان الادارات الامريكية بعد أحداث ايلول ٢٠٠١ أتجهت نحو محاولة تعميم الصوفية بحيث تصبح هي الشكل المستقبلي للاسلام ولكي تساعد على محاربة وعزل التطرف الاسلامي • وهذا يفسر مستوى الدعم الامريكي الهائل لتركيا ونظامها السياسي منذ مطلع القرن الحادي والعشرين ، لأن التجربة التركية استوعبت العلمانية وطورت رؤيتها الدينية لتواكب العصر وتتمشى مع النهج الديمقراطي على مستوى القيم والاجراءات •

ثانياً: "المتفقون الاسلاميون (الاصلاحيون) : يوجد في تركيا خارج نطاق الطرق الصوفية والاسلام السياسي عدد كبير من المتفقين الاسلاميين او ما يطلق عليهم (بالاصلاحيين) ويتبنى هؤلاء المتفقون رؤية عصرية متسامحة تنزع للتعایش وحرية الاختيار من دون التخلي عن القيم الاسلامية • ومن بين هؤلاء محمد أيدن، يشار نوري اوزتورك ، الشيخ سليمان أتش ، فهمي قورو ، علي بولاج وآخرين غيرهم^(٣٨) • ويعمل المتفقون الاسلاميون من خلال مؤسسات ثقافية واعلامية رصينة كمعهد العلوم والفنون الذي كان يديره وزير الخارجية التركي الحالي احمد داود اوغلو • ومؤسسة الموسوعة الاسلامية التابعة لأدارة الاوقاف التي انجزت اكثر من عشرين مجلداً يعكس رؤية اسلامية للقضايا كافة وتحظى بثقة كبيرة بين الاتراك^(٣٩) •

ثالثاً: "الاسلام الرسمي : وهو يمثل الواجهة الاسلامية للدولة التركية ممثلة برئاسة الشؤون الدينية التي ترتبط بمكتب رئيس الوزراء مباشرة وتضطلع بأدارة الشؤون الدينية كافة منذ الغاء وزارة الاوقاف والشؤون الدينية في عهد اتاتورك • واهم ما تقوم ويزيد عدد موظفيها عن ٨٠ ألف موظف • لكن يؤخذ على المديرية باعتبارها مديرية شعائر سنية بسبب خلوها من تمثيل العلويين الذين يقدر عددهم بنحو ٢٠% من السكان الاتراك •

رابعاً: "الاسلام السياسي: وهو موضوع بحثنا في الصفحات اللاحقة • خامساً: "الاسلام الراديكالي: عرفت تركيا المعاصرة انماط عديدة من الاسلام الراديكالي • والراجع ان هذا النوع من الاسلام ظهر تحت تأثير عوامل اقليمية عديدة في مقدمتها الثورة الايرانية / ١٩٧٩ وأحداث البوسنة والهرسك وتداعيات الحرب الامريكية على العراق عام ١٩٩١^(٤١) • ويمثل هذا التيار حزب الله التركي ، وحزب التحرير وغيرها • على ان اكثر اجنحة هذا التيار تطرفاً تجسدت بالشيخ جمال قبلان الذي اعلن عن قيام دولة اسلامية في تركيا عام ١٩٨٤ على غرار الدولة الاسلامية في ايران • والشيخ قبلان كان يعمل ضمن رئاسة الشؤون الدينية ثم تعاون مع الزعيم الديني (اربكان) عندما كان الاخير زعيماً لحزب السلامة الوطني • ثم

انتقل الى المانيا وحصل على اللجوء السياسي فيها في مطلع الثمانينات . زار ايران اثناء فترة حكم الزعيم الايراني (خميني) وتأثر بالنموذج الايراني الى درجة كبيرة انعكست في دعوته الى قيام دولة اسلامية في تركيا . اتخذت السلطات التركية قرارا " بنزع جنسيته واطلقت عليه لقب (الصوت الأسود) واعتبرته خائن لوطنه بعد وفاته . اعلن نفسه خليفة للمسلمين وعين خلفا له ابنه متين مفتي اوغلو . وتوفي عام ١٩٩٥ (٤٢) .

المبحث الثاني / ظهور احزاب الاسلام السياسي

المطلب الاول: حزب النظام الوطني NOP

اولا: نشأة الحزب وبداياته التأسيسية : اسسه البروفيسور (نجم الدين اربكان) في كانون الثاني ١٩٧٠ . وشكل تأسيسه تطور " مهما " في مسيرة الاسلام السياسي والحكم العلماني في تركيا . حيث اعتبرته الاحزاب العلمانية مخالفا " للدستور وتهديدا " للعلمانية الكمالية وحاول حزب العدالة برئاسة (ديميريل) التحريض على حظر نشاطه لاستقطابه اصوات اليمين من التجار الصغار والحرفيين وذوي الميول الاسلامية خاصة في منطقة الأناضول . لكن الحزب نجح في تعزيز شرعيته السياسية بأنضمام اثنان من النواب المستقلين اليه حيث اصبح يمتلك ثلاثة مقاعد نيابية^(٤٣) . من جانب اخر نجح الحزب في استقطاب العديد من الوجوه الاسلامية الفاعلة في الساحة التركية من امثال ، نائب رئيس الحزب سليمان عارف امره وحسن اكساي صاحب مجلة (ملي كازيت) فيما بعد وشوكت قازان وأورهان اسيل ترك وعبدالكريم دوکرو ورجائي کوتان . لكن حزب النظام الوطني شأنه شأن معظم الاحزاب التركية يغلب عليها الطابع الشخصي فتصبح احزاب زعماء اكثر منها احزاب ذات قواعد جماهيرية واسعة ، لذلك اصبحت شخصية الزعيم اربكان تغطي على الحزب وتطبعه بطابعها . وكون الزعيم (اربكان) ذو خلفيه اكاديميه وعلميه فهو مهندس وأستاذ في جامعة اسطنبول التقنية وينزع نحو بناء مجتمع صناعي يواكب المجتمعات المتقدمة ، لذلك تبني الحزب فلسفة اربكان السياسية والاقتصادية وعمل على تحقيقها . ومع ذلك فإن (اربكان) لم يهمل الجانب الاجتماعي ، حيث دعا الى اعادة توزيع المداخيل في تركيا لوجود تفاوت كبير في مستوياتها جراء السياسات السابقة . كما دعا الى معالجة موضوع تزايد واستفحال الهجرة من الريف الى المدن وقضية البطالة . وللانصاف الاشارة الى ان حزب النظام الوطني لم يعطى الفرصة الكافية لممارسة نشاطه السياسي . فقد ترافق اعلان تأسيسه تدهور خطير في الاوضاع السياسية والامنية وتفاقم المشاكل الاقتصادية تمخض عنها حدوث التدخل العسكري في اذار ١٩٧١ وأجبار حكومة ديميريل على الاستقالة وتشكيل حكومة تكنوقراط برئاسة نهاد ارييم . واصبح الجيش يهيمن على الحياة السياسية واتخذ العديد من الاجراءات المشددة لاعادة النظام والقانون ، حيث اعلنت الاحكام العرفية في العديد من الولايات التركية وتم اعتقال ومطاردة القوى اليسارية واعضاء النقابات العمالية المرتبطة بها وزج بالمئات من الطلبة في السجون^(٤٤) . وبالرغم من ان الاجراءات التي اتخذتها السلطات العسكرية كانت

موجهة بالدرجة الاساس نحو قوى اليسار والقوميين الاكراد ، لكنها طالت ايضا" حزب النظام الوطني بأعتبره منظمة متطرفه . لذلك اصدرت المحكمة الدستورية قرارها في ٢٠ مايس ١٩٧١ بحل الحزب وحظر نشاطه لخرقه المواد التي تضمن العلمانية في الدستور ، مما اضطر زعيم الحزب اربكان الى طلب اللجوء السياسي المؤقت في سويسرا ولحين عودة الامور الى طبيعتها ، فيما لم تطال الاجراءات العسكرية قيادات الحزب الاخرى واعضائه ، وبقيت قواعد الحزب سليمة .(٤٥)

ثانياً:"دوافع تأسيس الحزب يبدو ان دوافع تأسيس الحزب تعود الى :

١- الطموح السياسي لزعيم الحزب (نجم الدين اربكان) في تزعم حزب ذا نزعة اسلامية وللافلات من هيمنة زعيم حزب العدالة (ديميريل) على التيار الاسلامي .

٢- حاجة البرجوازية الصغيرة الى من يمثلها سياسياً" بعد طغيان البرجوازية على توجهات حزب العدالة .

٣- تناحر الاحزاب العلمانية فيما بينها وتشبثها بالسلطة بشكل مبالغ فيه .

لهذه الاسباب تم تأسيس حزب النظام الوطني . لكن بعض المراقبين اشار الى ان ظهور الحزب يرتبط بتنامي دور العلويين خلال فترة الستينات مما يعني بأن حزب النظام الوطني يجسد رؤية المذهب السني(٤٦) . ولا يبدو ان هذا الرأي مقتنعاً" لان افكار الحزب وسياساته جسدت رؤية سياسية ذا طابع ديني يتسم بالشمولية ، فضلاً" عن ان الحزب سعى لاستقطاب القوى الشعبية بصورة عامة .

ثالثاً:"افكار الحزب واتجاهه السياسي يصنف حزب النظام الوطني ضمن الاحزاب اليمينية المحافظة . ويتبنى المبادئ والقيم الاسلامية كأساس لبرامجه وتوجهاته الفكرية والسياسية . وبشكل عام فإن منهج الحزب السياسي يقوم على محاولة تحديث المجتمع التركي وفق رؤية اسلامية تجمع القيم الروحية والاخلاقية الى جانب التحديث والتطور . وقد سعى الحزب الى تقديم نفسه على انه يمثل الاسلام الحقيقي من خلال دعوته الى تحقيق العدالة الاجتماعية وتعزيز القيم الاسلامية النبيلة ، مؤكداً" على عدم وجود أي تعارض بين الالتزام بالقيم الروحية وبين الاخذ بالتحديث والتطور من اجل الارتقاء بتركيا الى مصافي الدول المتقدمة . لذلك رفع شعاره (عندما يسود النظام الوطني والعدالة يختفي الكفر) (٤٧) . وعلى الصعيد السياسي فإن حزب النظام الوطني بدأ نشاطه السياسي بتنظيم مظاهرات جماهيرية تنادي بالاسلام وترفع شعارات الحزب وهذا لم يحدث سابقاً" منذ قيام النظام العلماني في تركيا عام ١٩٢٣ . لكن قصر بقاء الحزب في المشهد السياسي التركي (ك ١٩٧٠ - ٢٠ مايس ١٩٧١) لم تساعد على اختبار مبادئ وشعارات الحزب ، مثلما لم تساعد الاوضاع المتدهورة على بلورة مواقف الحزب من القضايا التركية الملحة على الصعيدين الخارجي والداخلي . ومع ذلك فإن افكار وسياسات الحزب تجسدت في الاحزاب ذات الطبيعة الاسلامية اللاحقة التي اسسها اربكان في السبعينات والثمانينات ، واصبح حزب النظام الوطني بمثابة الحزب الأم الذي تناسلت عنه

الاحزاب الاسلامية فيما بعد واصبحت بمثابة نسخ مصورة عنه . بقي ان نشير الى ان حزب النظام الوطني قد عاود الظهور على الساحة السياسية في تركيا اثر الانشقاق الذي وقع داخل حزب السلامة الوطني عام ١٩٧٧ وأنظم اليه النائب عبدالكريم دوکرو وحظي بدعم جماعة النور التي اختلفت مع اربكان وبدأت تعارض سياساته ، ومن ثم تلاشى دور ونفوذ الحزب بعد ذلك . (٤٨)

المطلب الثاني: حزب السلامة الوطني / Milli Selamet Partisi اولاً: نشأة الحزب ومسيرته السياسية:

تأسس حزب السلامة الوطني في ١١ تشرين الثاني ١٩٧٢ عقب هدوء جو العنف الذي ساد في تركيا وأدى الى تدخل الجيش في آذار ١٩٧١ ففي غضون ذلك تقدم عدد من رفاق الزعيم الديني (اربكان) وبدفع منه بطلب تأسيس حزب بأسم حزب السلامة الوطني ، حينها كان (اربكان) ما يزال خارج تركيا (المانيا) . وقد ضمت القائمة التأسيسية للحزب كل من سليمان عارف امره وعبدالكريم دوکرو وتورهان اكيول(٥٠) . واسندت رئاسة الحزب الى سليمان عارف امره نائب رئيس حزب النظام الوطني المحظور . ومنذ بداية تأسيسه حرص الحزب على نفي أي صلة له مع الحزب القديم تجنباً لقيام السلطات التركية بحظر نشاطه مجدداً . ويربط بعض المراقبين بين السماح بتأسيس الحزب والتجاذب الشديد الذي حصل بين السلطات العسكرية وحزب العدالة . حيث ان السماح بتأسيسه كان يستهدف اضعاف حزب العدالة وتشيتت قاعدته الانتخابية(٥١) . عقد الحزب مؤتمره الاول في مطلع عام ١٩٧٣ حيث اعيد انتخاب سليمان عارف امره رئيساً للحزب وأقرت في المؤتمر السياسة العامة والنظام الداخلي للحزب في وقت اصبح للحزب تواجد تنظيمي في ٤٢ ولاية تركية و ٣٠ مدينة وصحيفه ناطقة بأسم الحزب هي صحيفة (ملي كازيت) التي صدر العدد الاول منها في ١٢ كانون الاول ١٩٧٣(٥٢) . في غضون ذلك عاد الزعيم (اربكان) الى تركيا وانضم مع عدد من النواب الى الحزب لكنه لم يتقدم الى الواجهة وانما انهمك في الاعداد للحملة الانتخابية للانتخابات العامه المقرره في تشرين الاول ١٩٧٣ . شارك الحزب في الانتخابات العامة التي جرت في ١٤ تشرين الاول ١٩٧٣ ولاول مرة ونجح في تحقيق نتائج باهرة اذهلت المراقبين حيث حصل على (٤٨) مقعد برلماني من اصل (٤٥٠) مقعد و (١١ ٪) من مجموع الاصوات(٥٣) . اعطت نتائج الانتخابات دفعا " قويا" للحزب وعززت شرعيته وحفزت الزعيم (اربكان) الى التقدم الى واجهت الحزب حيث اصبح رئيساً للحزب في ١٠/٢١/١٩٧٣ واعلن عقب ذلك بأن نجاح الحزب يمثل بدايه تفجر حقبة اسلامية جديدة في تركيا(٥٤) .

من جانب اخر دفعت نتائج الانتخابات بحزب السلامة الوطني الى واجهة العملية السياسية وجعلته شريكاً اساسياً في الحكومات الائتلافية التي تشكلت عقب الانتخابات . في ذات الوقت ازداد نفوذ الحزب السياسي جراء التناحر الحاد بين حزب الشعب الجمهوري وحزب العدالة غير ان قوة الحزب بدأت تتآكل بقوة بسبب الخلافات الداخلية بين الجماعات النورسية والنقشبندية من جهة وبين الاصوليين

والعناصر المتحررة من الجهة الاخرى ، حيث ادت تلك الخلافات الى انشقاق داخل الحزب عام ١٩٧٧ مما انعكس على النتائج التي حصل عليها الحزب في انتخابات ١٩٧٧^(٥٥) ، اذا لم يحصل الحزب الا على (٢٤) مقعد برلماني ، غير ان دور حزب السلامة السياسي بقي فاعلا" على الساحة التركية بفضل النتائج غير الحاسمة للانتخابات واستمرار التنافر بين حزب الشعب الجمهوري وحزب العدالة ، لذلك اشترك حزب السلامة الوطني في حكومة الجبهة القومية الثانية مع حزب العدالة وحصل على العديد من المناصب الوزارية تفوق قوته البرلمانية بكثير ، في اواخر السبعينات ومع قيام الثورة الاسلامية في ايران

التداعيات التي اعقبتها اخذت شعبية الحزب تزداد خصوصا" بعد قيام زعماء الحزب بأطلاق تصريحات مؤيدة للثورة الايرانية ومناهضة للصهيونية^(٥٦) ، ما شكل احد اهم الاسباب التي ادت الى وقوع انقلاب ١٩٨٠ .

ثانيا" : المبادئ الفكرية والسياسية للحزب

ينطلق حزب السلامة الوطني في تحديد مبادئه وافكاره السياسية من رؤية دينية للعالم تستند الى ان الاسلام هو طريق الحق وهو الاصلح للمجتمعات الانسانية وخصوصا" الاسلامية . وحيث ان النظام العلماني في تركيا يحظر على الاحزاب السياسية التعاطي مع الدين في العمل السياسي ، لذلك عمد الحزب الى تغليف افكاره السياسية بغطاء الفضيلة والاخلاق والقيم تجنبا" لاتهامه بمناهضة العلمانية والدستور . وقد اشار بعض زعماء الحزب الى ذلك . ففي المؤتمر العام للحزب قال المتحدث السابق بلسان الحزب (ثبير بانال) " انني متردد وغير مرتاح من المواضيع الحساسة . يجب الا تدفعنا عواطفنا بعيدا" للاقتراب من هذه المواضيع . يجب علينا ان نتعلم كيفية المشي في حقول الألغام " . من هنا فإن الحزب في الوقت الذي يعادي العلمانية حقيقة ، لكنه لا يستطيع الجهر بذلك وانما يتبنى مفاهيم اخلاقية ومعنوية وتاريخية تستخف بالعلمانية والاتاتورية ولا ترى فيها سبيلا" لمعالجة مشكلات تركيا ، انما السبيل الامثل هو بأعادة الاعتبار الى الاسلام والتاريخ الاسلامي . لكن الحزب من جانب اخر يرفض أي تفسير يجعل العلمانية معادية للدين .

ومبادئ الحزب الاساسية تتلخص في : ^(٥٨)

- ١- النظرة الدينية للعالم .
- ٢- دفع عجلة التصنيع في تركيا .
- ٣- اعادة توزيع الدخل .
- ٤- احياء الاخلاق في المجتمع .

وفي ضوء هذه المبادئ حدد الحزب اهدافه الرئيسية بما يأتي:^(٥٩)

أ- تأمين وحدة الامة التركية في اطار نظام ديمقراطي يضمن حرية وحقوق المواطنين .

ب- اشاعة الفضيلة والاخلاق في المجتمع والمحافظة على القيم والتقاليد التي يمثلها التاريخ المجيد للامة التركية والابتعاد عن تقليد الغرب .

- ج- تأمين الرفاه للفرد والمجتمع من خلال تحقيق مستوى حياتي افضل للانسان وتحقيق نهضة شاملة للمجتمع في الجوانب
المادية والمعنوية .
- د- تحقيق نهضة صناعية شاملة في البلاد .
- ان هذه الاهداف والمبادئ ترجمت الى سياسات ومواقف في الحكومات الائتلافية التي شارك فيها الحزب وتمثلت في الجوانب التالية :
- (١) في الجانب السياسي :^(٦٠)
- (أ) يدعو الحزب الى الاخذ بالنظام الرئاسي بدل النظام البرلماني لان في هذا النظام تتوحد الحكومة مع الدولة تحت قيادة
رئيس ينتخبه الشعب
- (ب) يدعو الى الالتزام بالديمقراطية وضمان الحريات العامة وحقوق الانسان .
- (ج) السماح بحرية الصحافة شريطة ان تلتزم بالقيم الوطنية والروحية والمعنوية
- (د) اعتماد نظام المجلس الواحد بدل المجلسين في البرلمان .
- (٢) في الجانب الاقتصادي والاجتماعي:^(٦١)
- (أ) يعطي الحزب اهمية قصوى لموضوع الصناعة سيما الصناعات الحربية الثقيلة لانها تجعل من تركيا دولة عظمى وتقلل من اعتمادها على الغرب .
- (ب) يهتم الحزب بأيجاد تنمية اقتصادية واجتماعية شاملة تحقق التوازن بين الاقاليم وتقضي على التفاوت الهائل بين اقليم
واخر .
- (ج) يعمل الحزب على تغيير نظام الضرائب القائم ويطالب بأن تكون الضرائب على الثروة .
- (د) يهتم الحزب بتحقيق العدالة الاجتماعية ويدعو الى التصدي للاستغلال بكل اشكاله .
- (هـ) يدعو الحزب الى اعادة توزيع الثروة بما يؤمن الرفاهية للفرد والمجتمع .
- (و) يحترم الحزب الملكية الخاصة ويشجع على العمل الذي لا يقوم على الاستغلال لكنه يقاوم الربا بكل اشكاله .
- (ز) يدعو الحزب الى زيادة الصادرات وفتح منافذ خارجية للبضائع والسلع التركية خصوصا الى البلاد الاسلامية .
- (ح) يرفض الحزب تحديد النمو السكاني .
- (ط) يدعو الحزب الى التخلي عن تقليد الغرب والتمسك بالقيم الاسلامية .
- (٣) على صعيد السياسة الخارجية :^(٦٢)
- (أ) يناهض الغرب ويرفض التحالف معه ويدعو بقوة الى الانسحاب من تشكيلاته العسكرية والسياسية والاقتصادية .
- (ب) يناهض الصهيونية والماسونية ويعتبرهما مصدر للارهاب والمشاكل في تركيا والعالم الاسلامي ويدعو الى تكوين اطر اسلامية لمواجهةهما .

- (ج) يؤمن الحزب بأنتماء تركيا الى العالم الاسلامي ويدعو الى اقامة أوثق الصلات بالدول العربية والاسلامية من خلال :
- اقامة سوق اسلامية مشتركة .
 - توحيد العملة الاسلامية .
 - اقامة منظمة للامم الاسلامية .
 - اقامة تحالف اسلامي .
- (د) يعارض دخول تركيا الى السوق الاوربية المشتركة للأسباب التالية :
- لان القيم الثقافية والعرقية والاخلاقية والوطنية ستفسد بالاختلاط مع الاجانب .
 - ان الصناعة الاوربية المتقدمة ستسحق الصناعة التركية المبتدئة .
 - ان دخول السوق سيؤدي الى استقرار الاجانب في تركيا على حساب الاتراك .
 - ستصبح تركيا بعد الاندماج مجرد مقاطعة تابعة لاوروبا .
- (هـ) اعتماد سياسة خارجية مستقلة قومية ثابتة تقوم على مبدأ الدفاع عن الحقوق الاساسية والعدالة .

ثالثاً : القاعدة الاجتماعية للحزب :

كما سبقت الاشارة فإن الاحزاب التركية احزاب زعماء اكثر منها احزاب جماهير . لذلك فإن حزب السلامة الوطني حزب (اربكان) بأمتياز . لكن رغم ذلك فإن الحزب حظي بتأييد وتعاطف واسع في اوساط الشعب التركي خصوصاً في الاناضول بسبب طروحاته الاسلامية وشعاره (الله والاخلاق) . لذلك من الطبيعي ان يستقطب الحزب المتدينين في الريف وأتباع الجماعات الدينية كالنورسية والنقشبندية والمعادين للتوجهات العلمانية والغرب . فضلاً عن ذلك حرص الحزب على استيعاب الطبقة الوسطى والبرجوازية الصغيرة من صغار العمال والفلاحين والحرفيين (الاصناف) والموظفين والمقاولين الصغار في الاناضول ، خصوصاً بعدما وجدت البرجوازية الصغيرة بأن مصالحها تضررت كثيراً جراء هيمنة الاحتكار والرأسمال الاجنبي على توجهات حزب العدالة ، لذلك توجهت صوب حزب السلامة الوطني للاهتمام به (٦٣) . وبناءاً على توجه الحزب هذا فإن بعض المراقبين يعزو نشأة الحزب كتعبير عن مصالح وتوجهات البرجوازية الصغيرة بعدما فشلت الدولة في حمايتها . وبجانب الفئات الاجتماعية التي اشرنا اليها يبدو ان حزب السلامة نجح في استقطاب المهاجرين الذين كونوا احزمة في معظم المدن الكبيرة يطلق عليها مدن الصفيح (Gecek Condu) حيث يعاني المهاجرون من الاغتراب وعدم الاستقرار والاندماج بالمجتمع ويبحثون عن ملاذ سياسي لهم خصوصاً بعد تراجع تأييدهم لحزب الشعب الجمهوري (٦٤) . في ذات الوقت ، يبدو ان شعارات الحزب وبرامجه البراقة اجتذبت بعض القوى اليسارية من غير الشيوعيين . فتأكيده على حرية الفكر من جانب ، واهتمامه بالمسألة الاقتصادية وتعبيره عن الاشتراكية الاسلامية ودعوته لتحقيق العدالة الاجتماعية

و ضمان حقوق الانسان من الجانب الاخر ، دفعت بتلك القوى الى تأييده • من جانب اخر نجح الحزب في تجنيد اوساط من خارج كتلته الناخبة المعتادة وسط الضواحي الفقيرة للمدن الكبيرة ووسط الشباب ، النساء ، البرجوازية والانتلجنسيا بما في ذلك وسط الجيش رغم حملات التطهير المنهجية^(٦٥) • كما استطاع الحزب استمالة عدد كبير من اكراد تركيا المتواجدين في اسطنبول بكثافة (نحو ٢-٣ مليون حيث وجدوا فيه الحزب الوحيد الساعي الى دمجهم في الكتلة السكانية من دون اجبارهم على التخلي عن انتمائهم الكردي^(٦٦) • لكن يبقى حزب السلامة الوطني يعتمد على قطاعات شعبية واسعة تعاني الامية والجهل وتمسكة بالقيم الدينية •

المبحث الثالث / الاسلام السياسي في السلطة

المطلب الاول : حزب السلامة الوطني وانتخابات تشرين الاول ١٩٧٣

وفقاً لدستور ١٩٦١ فإن السلطة التشريعية في تركيا تتكون من مجلسين هما مجلس الامة (الجمعية الوطنية) ومجلس الشيوخ • وتضم الجمعية الوطنية (٤٥٠) نائبا يتم انتخابهم لمدة اربع سنوات بالاقتراع العام • اما مجلس الشيوخ فيتكون من (١٥٠) عضواً يتم تعيين بعضهم من قبل رئيس الجمهورية وهم اعضاء لجنة الوحدة الوطنية ورؤساء الجمهورية السابقون ، وبقية اعضاء المجلس يتم انتخابهم لمدة ست سنوات وتجدد عضوية ثلثي اعضاء المجلس كل سنتين • وبناءاً على ذلك فإن انتخابات تشرين الاول ١٩٧٣ تجري لانتخاب (٤٥٠) نائبا في الجمعية الوطنية و (٥٢) عضواً لمجلس الشيوخ • والانتخابات تتم بموجب نظام انتخابي يعرف بـ (نظام التمثيل النسبي ذو الحصة) ورغم التعديلات التي ادخلت على هذا النظام من قبل المحكمة الدستورية لصالح الاحزاب السياسية الصغيرة ، الا ان هذا النظام بقي نافذاً في جوهره وهو يقوم على الاسس التالية :^(٦٩)

- ١- عدم جواز اشتراك الاحزاب السياسية في الانتخابات ما لم تنظم نفسها في (١٥) ولاية على الاقل •
- ٢- تخرج الاحزاب التي تخفق في الحصول على نسبة محددة من الاصوات •
- ٣- تقسم الاصوات التي تجاوزت الحصة المقررة بين الاحزاب الفائزة في المنطقة الانتخابية •

ويسمح الدستور التركي المذكور للاحزاب المؤهلة للاشتراك في الانتخابات ان تبدأ حملتها الانتخابية قبل شهرين من موعد اجراء الانتخابات • الا ان الحملة الانتخابية تأخرت الى يوم ٢٦ ايلول ١٩٧٣ بسبب استمرار الاحكام العرفية المفروضة في ٢٢ ولاية تركية • وهذا يعني ان الحملة الانتخابية كانت قصيرة ولم تتجاوز ال (٢٠) عشرون يوماً • وكانت الحملة الانتخابية لحزب السلامة الوطني مكثفة وصلت الى ابعد قرية واستخدمت المؤذنين والائمة للطواف من شخص الى اخر التماساً لاصوات الناخبين وناشد الحزب بشكل فعال السكان ذوي الاعتقاد الديني العميق والمصابين بالفقر في وسط وشرق الاناضول •^(٧٠)

اجريت الانتخابات في موعدها (١٤ تشرين الاول ١٩٧٣) بمشاركة (٧) سبعة احزاب في وقت كانت الازمة الاقتصادية تعصف بالبلاد من جميع الجوانب (تضخم

– بطالة – اختلال ميزان المدفوعات) ناهيك عن ان الاستقرار السياسي لم يتحقق بشكل كامل بسبب تداعيات التدخل العسكري في اذار ١٩٧١ . اسفرت الانتخابات عن تقدم حزب الشعب الجمهوري يليه حزب العدالة ثم حزب السلامة الوطني . وقد اظهرت النتائج بأن حزب السلامة حقق انتصارا "باهرا" بحصوله على (٤٨) مقعد برلماني و(١١ او ٨%)

من مجموع الاصوات . ان نتائج الانتخابات بالنسبة للحزب كانت مثالية واذهلت الجميع ووضعت الحزب في قلب العملية السياسية فضلا" عن ذلك فإن النتائج غير الحاسمة للانتخابات وعدم حصول أي من الحزبين الكبيرين على الاغلبية ، والتناحر الحاصل بين حزب الشعب الجمهوري والعدالة منحت حزب السلامة قوة اضافية جعلت منه شريكا" مفروضا" على الائتلافات الحكومية التي تشكلت عقب الانتخابات كما مكنته من لعب دور سياسي يفوق حجمه البرلماني بكثير . ويبدو ان النجاح الساحق لحزب السلامة في هذه الانتخابات وهو يشترك لأول مرة في انتخابات عامة ، يرتبط الى حد بعيد بالشعارات المثيرة التي تبناها الحزب في حملته الانتخابية كالدعوة الى الغاء العلمانية وعلان الاسلام ديننا" رسميا" للبلاد واعادة تحويل كنيسة (ايا صوفيا) الى مسجد .^(٧١) والخلاصة ان نتائج انتخابات ١٩٧٣ اهلته حزب السلامة الوطني على نحو لا مثيل له للاشتراك في الحكم وممارسة السلطة خلال الدورة الانتخابية ١٩٧٣-١٩٧٧ مما كان له الاثر الكبير في التأسيس لبنية تحتية للاسلام السياسي في تركيا .

المطلب الثاني : دور حزب السلامة في الحكومة الائتلافية (كانون الثاني ١٩٧٤ – ايلول ١٩٧٤) فيما انذرت نتائج الانتخابات غير الحاسمة بوقوع ازمة وزارية وشيكة تعصف بتركيا ، اتجه حزب الشعب الجمهوري بأعتبره الفائز الاكبر في الانتخابات (١٨٥) مقعد نحو محاولة تشكيل حكومة ائتلافية بمعزل عن حزب العدالة الحائز على (١٤٩) مقعد . لكن جهود الحزب لم تثمر في تشكيل الحكومة ، في ذات الوقت عمل حزب العدالة على تكوين جبهة معارضة من احزاب اليمين تقف في وجه أي ائتلاف حكومي يشكله حزب الشعب الجمهوري ، ونتيجة للفشل في حمل الحزبين (الشعب والعدالة) على تشكيل حكومة ائتلافية تعرضت تركيا الى اطول ازمة وزارية تمر بها تركيا حتى ذلك التاريخ .^(٧٢) في مطلع عام ١٩٧٤ توصل حزب الشعب الجمهوري بزعامه (اجويد) وحزب السلامة الوطني بزعامه (اربكان) الى تشكيل ائتلاف حكومي بينهما .^(٧٣) وكان العديد من المراقبين يستبعد اتفاق الحزبين بسبب التناقض الفكري والسياسي بينهما خاصة في موضوع التوجه العلماني .

وليس من شك في ان المصلحة والانتهازية السياسية هي التي جمعت الحزبين وليس الاهداف الوطنية المشتركة . ذلك ان (اربكان) كان يستهدف تقوية موقف حزبه وترسيخ شرعيته في وقت كان الحزب ما يزال يشعر بالخوف والمطاردة من الحظر ، ووجد في الانضمام الى حكومة يتزعمها حزب علماني فرصة لا تعوض . في ذات الوقت فإن حزب الشعب الجمهوري اراد ترسيخ مكانته وتلميع صورته اسلاميا من خلال الائتلاف مع الاسلاميين فضلا" عن تلهفه للعودة الى السلطة بعد

أن فقط دهما منذ عام ١٩٥٠ (٧٤) وبالرغم من ذلك فإن الحزبين تجمعهما قواسم مشتركة كالادعاء بالديمقراطية التي تضمن الحقوق والحريات الأساسية ، والاقتصاد المختلط ، والتنمية الاقتصادية ، والعدالة الاجتماعية وحماية المؤسسات الصغيرة ، وسيطرة الدولة على الموارد الوطنية الكبيرة وخلق صناعة ثقيلة . غير ان الاختلافات بين الحزبين تفوق نقاط الاتفاق . فحزب السلامة الوطني هو بامتياز حزب المتاجر الصغيرة والحرفيين والمقاولين الصغار في الاناضول وينتقد بشدة القطاع الرأسمالي لاعتماده على الغرب والسوق الاوربية المشتركة وحلف الاطلسي . ويدعو صراحة الى قطع الاواصر مع الغرب لاعتماده بأن الغرب سيطر على تركيا ويجعلها مستعمرة فيما حزب الشعب الجمهوري علماني لا يعارض الرأسمالية الحديثة ولا يخشى السيطرة الاوربية - الامريكية . على العكس من ذلك فإن هاجس زعيم الحزب (اجويد) بتجربة الديمقراطية الاجتماعية في اوربا . (٧٥) في ذات الوقت لم يبدي (اجويد) أي استعداد للتخلي عن اوربا او ترك حلف الاطلسي بالرغم من معرفته بأن بلده لا يعامل كشريك كامل وثمة تباين آخر بين شريكي الائتلاف فالفلسفة الاجتماعية لحزب السلامة تختلف عن فلسفة حزب الشعب الجمهوري سيما في موضوع مواجهة المجتمع التركي لتحدي التقدم الحضاري والتكنولوجي الغربي . ففي حين يتجه حزب السلامة نحو الحشد الايماني المعنوي كسبيل فاعل للمواجهة ، اتجه حزب الشعب الجمهوري نحو تبني القومية الكمالية الليبرالية الحديثة مع التأكيد على الوفاق الاجتماعي . وعلى أي حال فقد اعلن عن تشكيل الائتلاف في ٢٥ كانون الثاني ١٩٧٤ ونال ثقة البرلمان في ١٩٧٤/٢/٧ وحصل حزب السلامة الوطني بموجبه على المناصب الوزارية التالية . (٧٦)

١- نائب رئيس الوزراء	نجم الدين اربكان
٢- وزير دولة	سليمان عارف امره
٣- وزير العدل	شوكت قازان
٤- وزير الداخلية	اورهان اسيل ترك
٥- وزير التجاره	فهيمي اداك
٦- وزير الزراعة	كوركوت اوزال
٧- وزير الصناعة والتكنولوجيا	عبدالكريم دوکرو

المشكلات التي واجهت الائتلاف

منذ تشكيله واجه ائتلاف (اجويد- اربكان) العديد من المشكلات التي كادت ان تعصف به . وكان من بين اكثر تلك المشكلات قضية المسجونين السياسيين الذين سجنو بعد التدخل العسكري في آذار ١٩٧١ . فقد صوت اعضاء الائتلاف لصالح العفو عن اولئك الذين سجنو لمناهضتهم العلمانية ، لكن نحو (٢٠) عشرون نائباً من حزب السلامة صوتو ضد العفو عن اليساريين ، ما كاد أن يسقط الائتلاف (٧٧) . في ذات الوقت استمر هجوم احزاب اليمين على الاسلاميين حتى وصفوهم بالبيادق في يد اليساريين والعلمانيين ، وبدأ الاعلام اليميني يطلق على حكومة الائتلاف بالحكومة اليسارية . (٧٨) على ان المشكلة الاكبر التي واجهت الحكومة الائتلافية تمثلت بالتدخل التركي في قبرص . ففي تموز ١٩٧٤ قررت حكومة اجويد بضغط

من زعماء حزب السلامة الشركاء في الائتلاف بأرسال القوات التركية الى قبرص واحتلال نحو ٤٠ % منها . وبالرغم من ان قرار الحكومة الائتلافية كان انجازاً كبيراً الا انه كان العامل الحاسم الذي عجل بسقوط الائتلاف . ذلك لان التدخل التركي في قبرص انعكس سلبياً على الائتلاف الحكومي لجهة انه زاد في شعبية (اجويد) واشعره بالقوة فأتجه للتفكير في الاستقالة على امل الفوز بالاغلبية في انتخابات مبكرة . في ذات الوقت فإن (اربكان) شعر بتضاؤل دور حزبه فبدأ يضع العراقيل في طريق الائتلاف (٧٩) جدير بالذكر ان احزاب اليمين نجحت في قطع الطريق على محاولة (اجويد) وحالت دون اجراء انتخابات مبكرة . (٨٠) ونتيجة لذلك اوشك الائتلاف على الانهيار ولذلك حين اراد (اجويد) زيارة الدول الاسكندنافية وأنب عنه في رئاسة الحكومة (اورهان بتوغلو) وهو وزير دولة بدلاً من انابة (اربكان) ، اثار وزراء حزب السلامة ودفعهم الى رفض الزيارة ما تسبب في سقوط الائتلاف في تموز ١٩٧٤ . (٨١) لكن العديد من المراقبين كان يرى في افتقار (اربكان) للخبرة السياسية اللازمة في الشؤون الداخلية والخارجية ورحلته غير المحسوبة الى الدول الاسلامية كانت من بين العوامل المهمة التي ادت الى سقوط الائتلاف . (٨٢) وبالرغم من ان عمل الائتلاف لم يتجاوز ستة اشهر ، لكن لابد من الاشارة الى ان حزب السلامة الوطني قد نجح بالاضافة الى ترسيخ شرعيته كحزب اسلامي فانه هياً لأتباع سياسات دينية اسست للحالة الاسلامية في تركيا لعقود قادمة ، (٨٣) حيث نجح في استصدار قانون يقضي بمساواة المدارس الدينية (امام - خطيب) بالمدارس الثانوية العادية في النظام التعليمي التركي مع السماح للحاصلين على شهاداتها بالتقدم لمختلف الجامعات التركية اسوة بخريجي مدارس التعليم العلماني جدير بالذكر ان العديد من الزعامات التركية الحالية تخرجت من تلك المدارس كرئيس الوزراء الحالي (اردوغان) فضلاً عن ذلك فإن تواجد (اربكان) وحزبه في الحكم اعطت الفرصة للتمدد في المجتمع تحت غطاء شرعي . ومن الثمار التي جناها حزب السلامة جراء اشتراكه في الائتلاف فرض تدريس مادة الاخلاق كماده اجبارية في المدارس . (٨٤) كما يمكن الاشارة هنا الى ان نمط الخطابات السياسية للحزب اصبحت اكثر ايجابية عما كانت عليه قبل الائتلاف مما انعكس بوضوح على رؤاه الفكرية ومعالجاته السياسية .

المطلب الثالث: حزب السلامة الوطني وحكومة الجبهة الوطنية الاولى

بعد انفراط عقد ائتلاف (اجويد- اربكان) في ايلول ١٩٧٤ وفشل محاولة (اجويد) في اجراء انتخابات برلمانية مبكرة ، عاشت تركيا اطول ازمة وزارية في تاريخها استمرت ٢٤١ يوماً (٨٥) في غضون ذلك نجح حزب العدالة في تشكيل ائتلاف حكومي من احزاب اليمين بأستثناء الحزب الديمقراطي ، حيث ضم الائتلاف بالاضافة الى حزب العدالة كل من حزب السلامة الوطني وحزب الثقة الجمهوري وحزب الحركة القومي المتطرف . (٨٦) واعلن عن تشكيل الحكومة في ٣١ اذار ١٩٧٥ وتكونت من (٣٠) وزيراً منهم (٣) ثلاثة نواب لرئيس الوزراء وحصل فيها حزب السلامة الوطني على المناصب الوزارية التالية

- منصب نائب رئيس الوزراء	- شغله نجم الدين اربكان
= وزير دولة	= حسن اكسايي
= وزير العدل	= اسماعيل مونتي اغلو
= = الداخلية	= اورهان اسيل ترك
= = الاعلام	= فهمي اداك
= = الزراعة	= كوركوت اوزال
= = العمل	= احمد توفيق باكو
= = الصناعة والتكنولوجيا	= عبد الكريم دوکرو

تبنت حكومة الجبهة الوطنية برنامجاً "حكومياً" يقوم على مقاومة الشيوعية ومنع الفوضى ومراقبة برامج التلفزيون والاذاعة التركية من الاساءة الى الجمهورية او الاخلاق العامة وتخفيض سن التصويت الى ١٨ سنة ومقاومة التضخم وضمان حق خريجي مدارس الائمة والخطباء في الالتحاق بالجامعات وقصر حق تدريس مادة الدين الاسلامي في المدارس العلمانية على خريجي معهد الدراسات الاسلامية ومدارس الائمة والخطباء والحفاظ على سلامة القبارصة الاتراك عبر الفدرالية معهم . (٨٧)

وفي ذات الوقت عملت حكومة الجبهة القومية على الحيلولة دون اجراء انتخابات مبكرة يسعى لها حزب الشعب الجمهوري . ويبدو ان حكومة الجبهة الوطنية قد اتجهت نحو مطاردة اليسار والقوى الثورية في تركيا على نحو مبالغ به مما زاد في تدهور الاوضاع الامنية ، وكانت الصحف اليمينية الموالية للحكومة قد اطلقت شعار (ديميريل في البرلمان وتوركش في الميدان) للدلالة على حجم تأثير حزب الحركة القومية المتطرف ودور ذئابه الرمادية في مطاردة اليسار والشيوعيين . وهذا جعل من حكومة الجبهة الوطنية في نظر المراقبين اسوأ حكومة في تاريخ تركيا . لكن برغم ذلك استمر الائتلاف حتى نيسان ١٩٧٧ بفعل عوامل عديدة يمكن ايجازها بما يأتي: (٨٨)

- ١- التخوف من عودة حزب الشعب الجمهوري الى الحكم وما يعنيه ذلك من تدعيم قوى اليسار .
 - ٢- معاداة الاحزاب المؤتلفة للشيوعية واليسار .
 - ٣- حب (ديميريل) للسلطة واستعداده للتنازل عن مواقفه المبدئية من اجل ذلك .
 - ٤- نجاح حزب الشعب الجمهوري والعدالة في تحقيق تقدم في الانتخابات المحلية لمجلس الشيوخ في تشرين الاول ١٩٧٥ دفع بالاحزاب الصغيرة الى العمل على تجنب انتخابات جديدة وبالتالي الى تماسك الائتلاف .
- وأزاء عدم سيطرة (ديميريل) على حكومته ، والتفاهم الحاد في الاوضاع الامنية والاقتصادية ، وطمعاً في موقف برلماني افضل ، اقدم (ديميريل) بموافقة حزب الشعب الجمهوري على تقديم موعد الانتخابات البرلمانية من تشرين الاول ١٩٧٧ الى ٥ حزيران ١٩٧٧ . (٨٩) من جانبه فان حزب السلامة الوطني كان يعارض بشدة تقديم موعد الانتخابات بسبب تزامن الانتخابات في مواعدها الطبيعي (تشرين الاول ١٩٧٧) مع شهر رمضان بما يتيح له استغلال المشاعر الدينية لتحقيق مكاسب

انتخابية • ويبدو ان هذا كان من بين دوافع (ديميريل) لتقديم موعد الانتخابات لحرمان السلامة من فرصة توظيف المشاعر الدينية المتأججة في شهر رمضان •

المكاسب التي حققها حزب السلامة من خلال حكومة الجبهة الوطنية من دون شك فإن حصول حزب السلامة الوطني على ثمانية مناصب وزارية ضمنها منصب نائب رئيس الوزراء ، وفرت غطاءا " شرعيا " لتحقيق العديد من المكاسب • فأضافة الى اكتساب الحزب للشرعية السياسية والشعور بالامان من احتمالات الحظر ، كون الحزب اصبح جزءا " اساسيا " من المجتمع والعمل السياسي في تركيا ، فقد استطاع ملء الجهاز البيروقراطي للدولة بأعضائه وتعزيز نفوذه داخل ادارات الدولة وفي الحياة العامة وعزز من نفوذ مديرية الشؤون الدينية وفتح المزيد من معاهد امام - خطيب حتى بلغ مجموع تلك المعاهد التي انشأت (١٥٠) معهدا " • (٩٠)

المبحث الرابع: تراجع القوة البرلمانية لحزب السلامة واستمرار نفوذه السياسي

المطلب الاول : حزب السلامة وانتخابات ١٩٧٧

بدأت الاحزاب السياسية حملتها الانتخابية بشكل مبكر استعدادا " لانتخابات ٥ حزيران ١٩٧٧ في ظل اجواء امنية وسياسية متدهورة • ورافقت تلك الحملات اعمال عنف سيلسي استهدفت القيادات السياسية والحزبية • حيث تعرض (اجويد) لمحاولات اغتيال وقتل احد مرشحي حزب العدالة • وتستهدف هذه الانتخابات اختيار (٤٥٠) نائبا " وتجديد عضوية (٥٠) من اعضاء مجلس الشيوخ • اجريت الانتخابات في اليوم المحدد وهو (٥) حزيران بمشاركة (٨) احزاب من بينها حزب السلامة الوطني • وبرغم تردي الاوضاع الامنية الا ان نسبة المشاركة الجماهيرية بلغت ٧٢% (٩١) وكانت العديد من المؤشرات ترجح فوز حزب الشعب الجمهوري بزعامه (اجويد) بالاغلبية • الا ان نتائج الانتخابات تكن كذلك حيث حصل على (٢١٣) مقعد يليه حزب العدالة وحصل على (١٨٩) مقعد فيما حل حزب السلامة الوطني ثالثا " بحصوله على (٢٤) مقعد متراجعا " عن نتائج انتخاب عام ١٩٧٣ بما يعادل نصف المقاعد • ان تراجع حزب السلام يعزى الى الاسباب التالية : (٩٢)

- ١- تفاقم الصراعات داخل الحزب خصوصا " بين الجناح النوروسي والجناح النقشبندي وتخلي جماعة النور عن دعم الحزب •
- ٢- تخلي جزء مهم من البرجوازية الصغيرة عن دعم الحزب لاكتشافها عدم قدرته على حمايتها تجاه زحف الاحتكارات الرأسمالية
- ٣- افتقار الحزب للقوة الديناميكية المطلوبة للتماشي مع المتغيرات الاجتماعية
- ٤- فقدان الحزب لمصداقيته السياسية وخواء شعاراته من خلال اشتراكه مع احزاب اليسار واليمين على حد سواء في ائتلافات حكومية متقاربة
- ٥- تخلي بعض القوى اليسارية التي دعمته عام ١٩٧٣ عن دعمه في هذه الانتخابات بسبب اكتشافها لزيغ شعاراته فيما يتعلق بالحريات العامة وحقوق الانسان •

٥- ارتباط التصويت في تركيا بالتحديث الاجتماعي - الاقتصادي . ففي تركيا ثمة علاقة بين المقيمين في المدن ونسبة واطئة للاصوات وميل اكثر للتصويت لصالح الاحزاب اليسارية . وهذا يؤشر توجه عام نحو العلمانية في تركيا ، حيث ظهر بأن حزب السلامة لم يكن موفقاً في المدن الكبرى وخسر اكثر الدعم الذي يعتمد عليه في غرب ووسط تركيا فيما احتفظ بقوته في المناطق الاقل تطوراً .

المطلب الثاني : دور حزب السلامة في حكومة الجبهة الوطنية الثانية (تموز ١٩٧٧ - ١ ك ١٩٧٧) في اعقاب فشل زعيم حزب الشعب الجمهوري (اجويد) في الحصول على الثقة البرلمانية لحكومة الاقلية التي شكلها بمعزل عن الاحزاب اليمينية تم تكليف زعيم حزب العدالة (ديميريل) بتشكيل الحكومة . فشكلها من حزب العدالة وحزب السلامة الوطني وحزب الحركة القومية . ونالت الحكومة الثقة البرلمانية في ٢١ تموز ١٩٧٧ . (٩٣) وقد حصل فيها حزب السلامة الوطني على ثمانية حقائب وزارية وكما يأتي : (٩٤)

- | | |
|---------------------------------|--------------------|
| ١- نائب رئيس الوزراء ووزير دولة | - نجم الدين اربكان |
| ٢- وزارة الداخلية | - كوركوت اوزال |
| ٣- وزارة الزراعة | - فهمي اداك |
| ٤- وزارة العمال والعمل | - فهمي جمال اوغلو |
| ٥- وزارة الصناعة والتكنولوجيا | - تورهان اسيل ترك |
| ٦- وزارة الاعمار والاسكان | - رجاي كوتان |
| ٧- وزارة الغابات | - صباح الدين ساوجي |

فيما حصل حزب الحركة القومية على خمس حقائب وزارية وحزب العدالة على (١٣) حقيبة وزارية . والواقع فأن هذا التوزيع للحقائب لا يعكس الاستحقاق البرلماني لكنه يوضح مدى اعتماد (ديميريل) على شركائه في الائتلاف . لذلك خيم التشاؤم والاحباط على امكانية نجاح الحكومة الجديدة نظراً للسمعة السيئة لاطراف الائتلاف في حكومة الجبهة الوطنية الاولى (١٩٧٥ - ١٩٧٧) وتصاعد التدهور الخطير في الاوضاع الامنية والسياسية (٢٦ جريمة قتل في الخمسة عشر يوم الاولى من عمر الحكومة) سمح وجود معارضة متماسكة متمثلة في حزب الشعب الجمهوري الذي لديه (٢١٣) مقعد برلماني . اضافة الى ذلك فأن حزب العدالة بدأ يفقد تماسكه الداخلي، حيث اعترض نحو (٣٠) نائباً على حجم الحقائب الوزارية التي اعطيت لاطراف الائتلاف بدون استحقاق وطالبوا بفض الائتلاف واقامة ائتلاف حكومي مع حزب الشعب الجمهوري لحل المشكلات التي تعاني منها تركيا . (٩٥) وقد بدء اداء الحكومة غير مؤثراً مما دفع بتزايد عدد المستقلين من حزب العدالة خصوصاً بعد الانتخابات المحلية التي جرت في ١١ ك ١٩٧٧ وظهر دعوات بأن الحزب بأيتجه نحو الفاشية نتيجة لزيادة عدد الجرائم (١٢٦ جريمة قتل اثناء فترة حكم الجبهة الوطنية الثانية) والاضطهاد ضد الاكراد والشيعية جنوب شرق الاناضول التي يمارسها حزب العمل القومي . (٩٦) وبالمحصلة اضطر (ديميريل) الى تقديم استقالة حكومته بعد اقتراع الثقة الذي تم في ٣١ /كانون الاول

١٩٧٧ وصوت فيه ١٢ من نواب حزب العدالة ضد (ديميريل) ولم تعد الحكومة تمتلك الاغلبية البرلمانية .

المطلب الثالث: انقلاب ايلول ١٩٨٠ وحل حزب السلامة

في صباح يوم ١٢ ايلول ١٩٨٠ اطاح الجيش التركي بالحكومة التي كان يرأسها زعيم حزب العدالة (ديميريل) وفور استيلاء الجيش على السلطة بقيادة (كنعان ايفرن) قام بحل الاحزاب السياسية واعتقال زعمائها وفرض الاحكام العرفية في معظم الاقاليم التركية ، وفي ذات الوقت تم نشر القوات العسكرية في جميع المدن والاحياء التركية .^(٩٧) ولئن كان هذا الانقلاب هو الثالث الذي شهدته تركيا الحديثة منذ عام ١٩٢٣ ، حيث سبقه انقلابي ١٩٦٠ ، ١٩٧١ ، الا انه تميز عن سابقه بكونه اكثر جذرية واستطاع فيه الجيش ان يحكم سيطرته الكاملة على البلاد مدة (٣) ثلاث سنوات لم يكتفي خلالها بحل البرلمان وحظر نشاط الاحزاب السياسي ، انما اتجه الى اقالة العمدة واعضاء المجالس المحلية وركز السلطة في قبضة مجلس الامن القومي (NSC) .^(٩٨)

فضلا" عن ذلك تم ترسيخ الدور السياسي للجيش في تركيا لسنوات قادمة من خلال الدستور الذي شرع عام ١٩٨٢ ومجلس الامن القومي واشغال رئاسة الجمهورية من قبل الجنرال (كنعان ايفرن) منذ ١٤ ايلول ١٩٨٢ . علما" ان تدخل الجيش لم يكن مفاجئا" للاوساط التركية لان الدعوات بالتدخل كانت تتصاعد خلال السنتين التي سبقت الانقلاب بسبب التدهور الحاد في الاوضاع الامنية والسياسية غير ان توقيت الانقلاب اثار التساؤلات لكونه بدا كأنه جزء من مخطط امريكي - غربي لضبط المد الاسلامي الذي تصاعد في تركيا تحت تأثير الثورة الاسلامية في ايران ، والتدخل السوفيتي في افغانستان . جدير بالذكر ان الجيش التركي كان قد اوشك على التدخل قبل ايلول ١٩٨٠ ، حيث ان الحديث كان يتردد بشكل منتظم طوال عام ١٩٨٠ وحتى قبله عن تدخل الجيش . وفي هذا الصدد يشار الى الاجتماع الذي عقده الجنرالات الاتراك في اسطنبول بتاريخ ١٣ كانون الاول ١٩٧٩ وخصص لمناقشة توقيت وطبيعة الانقلاب الوشيك ، وتمخض عنه توجيه انذار الى السياسيين لانهاء حالة الفوضى السياسية .^(٩٩)

وكان للاجتماع صلة بالمشاورات التي اجراها الجنرال (كنعان ايفرن) مع حلفاء تركيا الاوربيين في بروكسل وجرى فيها تقييم للوضع العام في تركيا ودورها في المنطقة بعد سقوط نظام الشاه . وفي ١٧ حزيران ١٩٨٠ اعلن (ايفرن) بأن موعد تدخل الجيش حدد في يوم ١١ تموز ١٩٨٠ ومرة اخرى لم يحصل التدخل بزعم الخوف من ان يفسر التدخل لصالح (اجويد) وحزبه ضد حكومة خصمه (ديميريل)^(١٠٠) . لكن يبدو ان الاوضاع اخذت تتطور بسرعة بالغة في تركيا وفي محيطها الاقليمي بما لا يمكن معها الاستمرار بالتفرج وترك الاوضاع بدون حسم في ظل وجود ضوء اخضر من قبل واشنطن والاتحاد الاوربي مما جعل التدخل العسكري امرا" لا مفر منه لتحقيق استقرار البلاد لصالح الاستراتيجية الاطلسية .

اسباب الانقلاب

وفقاً للبيان الذي اذاعه قائد الانقلاب الجنرال (كنعان ايفرن) في ١٢ ايلول ١٩٨٠ فأن الدولة واجهتها الرئيسية اصبحت عاجزه عن العمل ، وان الهيكل الدستوري كان مليئاً بالمتناقضات ، وان الاحزاب السياسية كانت متعنتة في مواقفها وتفتقر الى الاجماع الضروري لمعالجة مشكلات البلاد . ونتيجة لكل هذه العوامل فقد زادت القوى الانفصالية من انشطتها ولم تعد حياة وممتلكات المواطنين امنه وان الرجعيين وغيرهم من اصحاب العقائد المنحرفة هم الذين ازدهروا بدلاً من الاتاتوركية او الكمالية ، وكانت الهجمات على كل جوانب المجتمع كالمدراس والجامعات والهيئات القضائية والمنظمات العمالية وغيرها تقود البلاد نحو الانفصال والحرب الاهلية ، وان الدولة باتت بلا حول ولا قوة واصبحت عاجزة . (١٠١)

ويستخلص من البيان بأن اسباب الانقلاب تكمن في فشل الاحزاب السياسية في تأدية واجبها الوطني ، وان الدستور التركي النافذ (دستور ١٩٦١) بحاجة ملحة للتغيير ، وان العنف السياسي والطائفي عرض المواطن وممتلكاته للحظر ، وان قوى منحرفة تنفذت في المجتمع على حساب المبادئ الكمالية ، لذلك لابد من تأمين حماية البلد وضمان حقوق وحريات الشعب والقضاء على العنف والارهاب واستعادة الدولة لسيادتها وهيبتها وتأمين الاستقرار والامن وتطبيق القانون .

وبرغم اهمية الاسباب المشار اليها اعلاه ، لكن يبدو أن الاسباب الحقيقية للانقلاب مرتبطة بتصاعد الاوضاع الداخلية في تركيا وفي محيطها الاقليمي والدولي على نحو خطير . فعلى الصعيد التركي يشار الى قيام عمال يساريون في شباط ١٩٨٠ باحتلال مصنعاً للقطن في مدينة ازمير وقيامهم بأدارته لحسابهم واعلان (اجويد) دعمه وتأييده لما قام به العمال بزعم ان حكومة (ديميريل) اصبحت حكومة فاشية . (١٠٢) في ذات الوقت شكلت قضية انتهاء ولاية الرئيس التركي فخري كورتورك وفشل البرلمان في التوصل الى انتخاب رئيس جديد طيلة خمسة اشهر و ١١٤ جولة انتخابية ، سابقة خطيرة في مسيرة النظام السياسي التركي تتحمل الاحزاب السياسية مسؤوليتها بسبب مواقفها المتعنتة من دون مراعاة المصلحة الوطنية العليا . (١٠٣) من جانب اخر تصاعد العنف السياسي على نحو لا مثيل له وبلغت معدلاته اليومية نحو عشرين ضحية وطالت زعماء سياسيين وقيادات حزبية وعمالية وحتى عناصر عسكرية . حيث تم اغتيال نهاد ارييم رئيس الوزراء السابق وكمال توركر رئيس اتحاد نقابات العمال Disk ونائب رئيس حزب الحركة القومية واحد نواب حزب العدالة . (١٠٤) على ان ثمة امراً " جديداً " برز على الساحة السياسية التركية تمثل بحصول تقارب بين حزب الشعب اليساري وحزب السلامة الوطني اليميني ما يجعل امكانية اجراء انتخابات مبكرة امراً " متعذراً " وبالتالي قضى على تطلعات القوى اليمينية التي كانت تتأمل فوز حزب العدالة بالاغلبية وتوفير اجواء سياسية مناسبة لتنفيذ برنامج اوزال الاقتصادي . ويبدو ان هذا كان من بين العوامل المهمة لتسريع الانقلاب . ويعتقد بعض المراقبين بأن الانقلاب استهدف اجهاض محاولة انقلابية محتملة يقودها ضباط صغار خارج نطاق التسلسل القيادي العسكري كما حصل عام ١٩٦٠ . (١٠٥) فيما يؤكد بعض المراقبين على ان العامل الاكثر اهمية بين العوامل التي ادت الى الانقلاب يتمثل بالبعد

الخارجي الديني والسياسي . (١٠٦) حيث اصبح تنامي حضور التيارات الدينية في الحياة السياسية التركية مما لا يمكن تجاهله . فالتطورات المتسارعة في ايران منذ قيام الثورة الاسلامية التي اطاحت بالشاه واحتلال السفارة الامريكية في طهران ١٩٧٩ ، انعش القوى الاسلامية في تركيا ودفعها الى التحرك السياسي سواء عبر البرلمان او من خلال الشارع بواسطة المظاهرات ورفع شعارات معادية للغرب والصهيونية . من جانب اخر عزز الاحتلال السوفيتي لافغانستان من موقع تركيا الاستراتيجي وجعلها موقعا " غربيا" متقدما" في المنطقة . (١٠٧) وهذا يتطلب حكومة تركية فعالة تستوعب الوضع الدولي وتطوراته (بدء حرب باردة جديدة) فيما اظهرت حكومة (ديميريل) عدم قدرتها على ذلك كونها حكومة اقلية كانت تستجدي دعم حزب السلامة الوطني (الاسلامي) . لذلك رفضت تحت الضغط استخدام القواعد التركية من قبل قوات الانتشار السريع الاطلسية ، في ذات الوقت لم تحقق التفاهم المطلوب مع اليونان الشريك في الاطلسي بناء" على رغبة الاتحاد الاوربي .

نشاطات حزب السلامة كسبب للانقلاب بالرغم من ان شعبية حزب السلامة الوطني قد تراجعت في الانتخابات العامة لعام ١٩٧٧ عما كانت عليه في انتخابات عام ١٩٧٣ واستمرار هذا التراجع في الانتخابات المحلية التي جرت عام ١٩٧٩ ، الا ان تطورات الاحداث في ايران ، تفاقم الاوضاع الاقليمية جراء الاحتلال السوفيتي لافغانستان وتجراً حزب السلامة على رفع شعارات اسلامية تدعو الى قيام دولة اسلامية وتندد بالغرب والصهيونية ، كل ذلك وضع حزب السلامة في واجهة الاحداث وجعله هدفاً للجيش والقوى العلمانية .

والواقع ان حزب السلامة ونشاطاته باتت تشكل تحدياً " حقيقياً" للسياسة التركية سيما بعد تقاربه مع حزب الشعب الجمهوري ونجاحهما في اسقاط وزير خارجية حكومة (ديميريل) في ٥ ايلول ١٩٨٠ . (١٠٨) فبيما كان قادة الجيش يراقبون الاحداث عن كثب ، نظم حزب السلامة تجمعا " شعبياً" في مدينة (بوزغات) حضره اكثر من (١٠٠) الف شاب ورفعت فيه شعارات بينها (الله اكبر) و (الله اكبر والمسلمون اخوه) و (كل شيء من اجل الاسلام) و (أنا مسلم وديني الاسلام) و (المستقبل للاسلام) وشعارات عديده غيرها ، وخطب في التجمع الزعيم (اربكان) خطبة حماسية تحريضية اثارته الجيش والقوى العلمانية . (١٠٩)

لكن حزب السلامة لم يكثرث بامتعض الجيش والقوى العلمانية مما حصل في التجمع الحاشد ، على العكس من ذلك تصاعدت نشاطاته وبلغت ذروتها بالمظاهرة الحاشدة التي نظمها في ٦ ايلول ١٩٨٠ . فقبل اسبوع من الانقلاب العسكري ، نظم الحزب تظاهرة ضخمة في مدينة (قونيه) معقل الاسلاميين حضرها نحو ٤٠٠ ألف متظاهر هتفوا لتأسيس دولة اسلامية واعلنوا استخفافهم ليس بالكمالية فحسب وانما بالمؤسسة العسكرية ونددوا بأسرائيل وكتبت شعاراتهم بالعربية ، وظهرت تنظيمات الحزب العسكرية (الطلائع) و (جيش التحرير الاسلامي) وهي ترفع الاعلام الخضراء . (١١٠) في ذات الوقت رفض المتظاهرون ترديد النشيد الوطني التركي . ان حجم التظاهرة وما حملته من شعارات متطرفة معادية للغرب واسرائيل وما

انطوت عليه من ممارسات شكلت تحدياً حقيقياً" للدولة العلمانية خصوصاً" الجيش حامي العلمانية مما دفع به الى السيطرة على الحكم وبتأييد من واشنطن والاتحاد الاوربي ولتنطوي بذلك مسيرة الفوضى والاضطراب السياسي والامن التي استمرت نحو عقد كامل منذ عام ١٩٧١ .

حل حزب السلامة ومحاكمة زعمائه ما ان سيطر الجيش على الحكم في ١٢ ايلول ١٩٨٠ حتى قام قاداته بحل الاحزاب السياسية ومنها حزب السلامة الوطني وادع زعمائه في السجن وحدد يوم ٢٤ ابريل ١٩٨١ موعداً للمحاكمة . بدأت المحاكمة بتوجيه العديد من التهم لزعماء الحزب وملخصها : (١١)

١- العمل على استبدال مبادئ الدولة القانونية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية بمبادئ تقوم على اساس الاسلام .

٢- قيام عدد من المنظمات الشبابية والطلابية والعمالية المرتبطة بالحزب سرا" بالعمل على تطبيق الشريعة الاسلامية والنيل من اتاتورك .

٣- رفع الحزب شعارات " محمد قائدنا " و " سنحطم الاصنام ونقيم دولة الاسلام " و " خميني في ايران واربكان في تركيا وهذا يخالف الدستور وقانون الاحزاب السياسية والنظام العلماني ككل .

٤- ترديدهم في الاجتماعات الحزبية لذكر الله والتذكير بأن الامة حاربت خلال تاريخها من اجل الاسلام وليس من اجل اشخاص وابطال .

٥- اصرار (اربكان) على تحويل متحف " ايا صوفيا " الى مسجد للصلاة ومطالبته بأن يكون يوم الجمعة عطلة رسمية وترديده بأن تركيا جمهورية ملحدة

٦- اتهام اتاتورك بالماسونية .

٧- العثور في مكتب (اربكان) على اوراق تتحدث عن مبايعة اعضاء بارزين في الحزب لاربكان بالخلافة .

٨- اتهام (اربكان) بالدعوة للجهاد .

وقد رد (اربكان) على التهم اعلاه بالقول بأن تأسيس الحزب كان استناداً" للدستور وانه شارك في ادارة البلاد منذ ٨ سنوات واشترك في ثلاث حكومات سابقة ،

مضيفاً" بأن جميع الاعمال التي قام بها حزبه موافقه للدستور وصادق عليها رئيس الجمهورية بما في ذلك الاتراك في قبرص . وان ممثلي الحزب كانوا يحضرون اجتماعات مجلس الامن القومي التي كانت تناقش فيه ادق المسائل السرية . جدير

بالذكر ان المحاكمة لاربكان وزعماء الحزب استمرت اربعة اشهر كاملة من دون ان تصل المحكمة الى قرار نهائي حتى عام ١٩٨٣ لكنها في النهاية اصدرت حكماً" بالسجن على اربكان لمدة (٤) اربع سنوات وعلى (٢٢) من قيادات الحزب بمدد تصل الى ثلاثة اعوام ونصف .

الخلاصة والاستنتاجات

* ان تركيا الحديثة التي يشكل المسلمون فيها نسبة ٩٩% من السكان تبنت نظاما "علمانيا" صارما" منذ تأسيسها عام ١٩٢٣ وسعت الى اجتثاث الروح الاسلامية من المجتمع التركي ، الا انها فشلت في ذلك خصوصا" في الريف الامر الذي ادى الى عودة الظاهرة الاسلامية بعد تبني تركيا لنظام التعددية الحزبية في اعقاب الحرب العالمية الثانية .

* ان نمو الظاهرة الاسلامية ارتبط بفترة حكم الحزب الديمقراطي وزعيمه عدنان مندرس في الخمسينات من القرن العشرين (١٩٥٠ - ١٩٦٠) حتى اطلق على تلك الفترة بفترة الاحياء الاسلامي .

* ان القوى العلمانية ارتابت كثيرا" من نمو الظاهرة الاسلامية لذلك عمدت الى اقصاء الحزب الديمقراطي عن الحكم واعدمت زعيمه (مندرس) بعد انقلاب عسكري وقع عام ١٩٦٠ .

* ان التنافس الحزبي على الاصوات الاسلامية واتخاذ خطوات اكثر ليبرالية بأعتماد دستور ١٩٦١ والحاجة لاستخدام الاسلام كأيدولوجيا لمقارعة القوى الشيوعية واليسارية الناهضة اتاح للقوى الاسلامية النهوض بدور سياسي في عقد الستينات حتى تكفل مسعاها بتشكيل حزب النظام الوطني ١٩٧٠ برئاسة نجم الدين اربكان وتنازلت عنه جميع الاحزاب الاسلامية اللاحقة .

* ان احزاب الاسلام السياسي اكتسبت الشرعية السياسية من خلال المشاركة في الائتلافات الحكومية بعدما كانت قبل ذلك على حافة الشرعية السياسية ، واصبحت جزءا" اساسيا" من المجتمع والعمل السياسي في تركيا ولذلك فإن المحاولات لاستئصاله بأسلوب قسري باتت اكثر صعوبة .

* ان مشاركة حزب السلامة الوطني في الحكم اتاحت له ايضا" تعزيز نفوذه داخل ادارة الدولة وفي الحياة العامة . فتم فتح عدد كبير من مدارس الائمة والخطباء واصدار قانون يقضي بمساواة تلك المدارس بالمدارس الثانوية العادية والسماح لل حاصلين عليها بالتقدم لمختلف الجامعات التركية اسوة بخريجي مدارس التعليم العلماني . كما فرض الحزب ادخال مادة الاخلاق كدرس اجباري في المدارس والسماح بالسفر برا" للاتراك للحج بعد ان كان محظورا" .

* ان مشاركة حزب السلامة في الحكم خلال السبعينات اسست للحالة الدينية في تركيا للسنوات اللاحقة من خلال تشكيل بنية اسلامية نشطة امتدت الى رحم المجتمع التركي .

- * استطاع الاسلام السياسي من خلال المشاركة في الحكم من تكييف افكاره السياسية وترشيد خطابه الاسلامية لتصبح اكثر ايجابية تجاه التيارات العلمانية وتغيير الرؤى الاسلامية حيال بعض السياسات والمفاهيم .
- * ان الاسلام السياسي اصبح اكثر عقلانية في رؤيته لقضايا ومشكلات تركيا الداخلية والخارجية كونه اكتسب خبرة ميدانية في التعاطي مع تلت القضايا والمشكلات بعدما تعرف عليها وتعامل معها عن قرب .
- * نجح الاسلام السياسي في تصحيح ما اشيع عنه بأنه يستهدف اقامة دولة دينية وتقويض الدولة العلمانية حيث بات معروفاً بأنه يعمل على جعل العلمانية تعني توفير الحرية الدينية للجميع بدلاً من المفهوم الكمالي السائد الذي يقوم على اخضاع الدين ومؤسساته لسيطرة الدولة .
- * استفاد الاسلام السياسي من ضعف واضمحلال قوى اليسار وذلك من خلال اجتذاب الاصوات اليسارية وعبر تبنيه لافكار وشعارات مثل الاشتراكية الاسلامية والمساواة والعدالة ومحاربة الربا والاستغلال والدفاع عن القوى المعدمة والمهمشة .
- ان مشاركة الاسلام السياسي في الحكم لم يكن بالضرورة يمثل تحدياً للنظام السياسي العلماني والديمقراطية في تركيا ، انما على العكس جاء ليعزز الديمقراطية من خلال اقراره بالعمل السياسي ونبد العنف ، ولذلك فإن القوى العلمانية المعتدلة لا ترى فيه خطراً على تركيا كونه اصبح اكثر نضجاً واعتدالاً من نضائه في البلدان العربية والاسلامية .

research summary

Modern Turkey has suffered since its inception in 1923 of a severe tugs between a secular authority formed in the army and the Higher Education Council and Council of the Judiciary or so-called deep state institutions and between the Islamic movements which represent of the political Islam and some other Islamic groups. And Turkey became suffering throughout its modern history of the disparity between the stagnancy of the secular state and a dynamics of the diverse community with a Muslim majority.

But despite the severity of secularism actions against the political Islam, and denial him of real power sharing and decision-making through the prevention, prohibition and trials, but he did not abandon of his commitment to the rules of the political game and to work within the political system as the .only option to express his ideas and his political activities

accordingly that the research "Political Islam in Turkey since its inception and until the September 1980 coup " include Study of the topic in terms of the relationship of secularism in Turkey and arise the political Islam through the discuss issues of Islam and secularism in Turkey and follow the path towards the Islamic phenomenon in the fifties of the twentieth century that led to the birth of political Islam during the reign of the Democratic Party 1950 – 1960

And the research required defining the concept of the political Islam in Turkey, because the Islamic movement in Turkey is not limited to the political Islam alone, but includes groups and Sufi ways as ALnakshabandia , Al Norsia and Albkshia and a group of intellectuals Islamic reformists and the official Islam which represent by Religious Affairs staff in addition to extremist religious groups that practice violence as the Turkish Hezbollah , Al tahreer Party and other.

Besides that the research required to discriminate between the political Islam and the other Islamic concepts which overlapping with it as Islamic fundamentalism

The political Islam concept in Turkey limited with Turkish parties, which have Islamic trend and was founded by the Islamic leader (Najm aldeen Erbakan), starting with Alnadam national party (NP) Which was founded in 1969 and all parties that formed after that party founded by - Erbakan - , including ALSalama national party (NSP) which is research topic. And devoted the main portion of the research to study the experience of ALSalama national Party (1972 - 1980) and its participation in governance through three coalition governments in the years 1974 and 1975 and 1977

And the governments that Alrafah Party participated in it in the seventies coincided with the most dangerous phase of Turkey and witnessed acts of violence, including Most of Turkish society sectors and led to the military control on authority in September 1980 .the control of army has resulted to stop the activity of political parties including ALSalama National Party and prosecute its leaders to the different legal decisions which dealt with the final chapter of the research and the research has

come to several conclusions concerning the role of the political Islam in Turkey and its future

the research depend upon modern sources, some are Arabic and some are translated also rely on a lot of sources in English as well as to adopt some of the researches and studies related to Turkey

الهوامش

(١) شريف ماردين ، الدين في تركيا الحديثة ، ترجمة امين محمود ، المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية ، القاهرة ، مركز مطبوعات اليونسكو ، العدد (٣) كانون الثاني ١٩٧٨ ص ٢٤

* الاتاتورية او الكمالية : يقصد بها مجموعة الافكار والنظم المنسوبة الى مصطفى كمال اتاتورك وتحولت الى مستوى عقيدة بالنسبة للاتراك وعنوانا " لنظامهم السياسي " وهي شبيهه بالعقائد التي ظهرت في القرن العشرين كالنازية والفاشية والشيوعية . وللمزيد من التفاصيل عن مبادئ الاتاتورية راجع :

اسماعيل نوري حميدي ، حركة التحديث في تركيا ٢٣-١٩٣٨ ، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة الى كلية ابن رشد ، جامعة بغداد ، ١٩٨٩ ، ص ٤٧-٥٤
د . سيار الجميل ، العرب والاتراك : الانبعاث والتحديث - من العثمينة الى العلمنة ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ط ١ و ١٩٩٧ ، ص ١١٨-١٢٠

(٢) شريف ماردين ، مصدر سابق ، ص ٢٧ ، دينا صلاح ، الاسلام السياسي ومستقبل العلمانية في تركيا ، مجلة السياسة الدولية ، العدد ١٣١ يناير ١٩٩٨ ، القاهرة ص ١٥٤

(٣) د . وليد رضوان ، تركيا بين العلمانية والاسلام في القرن العشرين ، بيروت ، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر ، ٢٠٠٦ ، ص ٤٣-٤٤

(٤) انور الجندي ، يقظة الاسلام في تركيا ، القاهرة ، دار الانصار ، ٩٧٩ ، ص ١٤-١٥ وشريف ماردين ، مصدر سابق ، ص ٢٧-٢٨ ومحمد نور الدين ، تركيا الصيغة والدور ، بيروت ، رياض الريس للكتب والنشر ، ط ١ ، ك ٢ ٢٠٠٨ ، ص ٧٣-٧٤ وحميد بوزرسلان ، تاريخ تركيا المعاصر ، ترجمة حسين عمر ، كلمة والمركز الثقافي العبري

ابوظبي - بيروت ، ط ١، ٢٠٠٩ ، ص ٥٢-٥٣

(٥) للمزيد من التفاصيل عن الجوانب النظرية لمفهوم العلمانية ينظر :

د . احمد النعيمي ، الحياة السياسية في تركيا الحديثة ١٩١٩-١٩٣٨ ، بغداد ، دار الحرية للطباعة ، ١٩٩٠ ، ص ١٣٨-١٥٣

(٦) محمد نور الدين ، تركيا : الصيغة والدور ، مصدر سابق ، ص ٦١

(٧) د . احمد النعيمي ، الحياة السياسية في تركيا ٠٠ ، مصدر سابق ، ص ١٦٨-

- (٨) د سيار الجميل ، العرب والأتراك ، الانبعاث والتحديث من العثمنا الى العلمنة ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ط١ ، ت١ ١٩٩٧ ، ص١٢٠ ود٠ احمد النعيمي ، الحياة السياسية في تركيا ٠٠ ، مصدر سابق ، ص ١٩٦ ود٠ وليد رضوان ، المصدر السابق ، ص ٣٩
- (٩) د وليد رضوان ، مصدر سابق ، ص ٣٩
- (١٠) د احمد النعيمي ، الحياة السياسية في تركيا ٠٠ ، مصدر سابق ، ص ١٧١-١٧٢
- (١١) محمد نور الدين ، تركيا الصيغة والدور ، مصدر سابق ، ص ٦٤ وحميد بوزرسلان ، مصدر سابق ، ص ٥٤
- (١٢) محمد نور الدين ، تركيا الصيغة والدور ، مصدر سابق ، ص ٦٤
- (١٣) للمزيد من التفاصيل عن العلويين الاتراك ينظر : بوزرسلان ، مصدر سابق ، ص ١١٣-١١٦
- ومحمد نور الدين ، تركيا: الصيغة والدور ، مصدر سابق ، ص ١٧١-١٧٤
- (١٤) د احمد النعيمي ، الحياة السياسية في تركيا ٠٠ ، مصدر سابق ، ص ١٧٢
- (١٥) عن تفاصيل فترة حكم الحزب الديمقراطي ينظر :
- محمد حمزة حسن ، التطورات السياسية الداخلية في تركيا ٤٦-١٩٦٠ ، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة الى كلية الاداب جامعة الموصل ، ١٩٨٩ ، ص ٩٨-١٦٥
- (١٦) فيروز احمد ، النفوذ الاسلامي في تركيا بين الضغوط واستجابة الدولة ، في نوبار هوفسبيان واخرون ، تركيا بين الصفوة البيروقراطية والحكم العسكري، بيروت ، مؤسسة الابحاث العربية ، ط١ ، ك١ ١٩٨٥ ، ص ١٣١ وشريف ماردين ، مصدر سابق ، ص ٣١ ، ودينا صلاح الدين ، مصدر سابق ، ص ١٥٤
- (١٧) للمزيد من التفاصيل عن انتخابات ١٩٥٠ ينظر :
- محمد حمزة حسن ، مصدر سابق ، ص ٩٩-١٠٨
- ود٠ احمد النعيمي ، ظاهرة التعدد الحزبي في تركيا ٠٠ ، مصدر سابق ، ص ٤٧-٦٢
- (١٨) سيار الجميل ، مصدر سابق ، ص ١٩٧
- (١٩) د كمال السعيد حبيب ، الدين والدولة في تركيا ، صراع الاسلام والعلمانية ، القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، مكتبة الاسرة ، ٢٠٠٩ ، ص ١١٢
- (٢٠) دنيا صلاح الدين ، مصدر سابق ، ص ١٥٤
- (٢١) د كمال السعيد حبيب ، مصدر سابق ، ص ١١١
- (٢٢) للاطلاع على انقلاب ١٩٦٠ انظر:

George Harris, The causes off the 1960 Revolusion in Turkey, The middle East Journal, vol.24, no.4 (Autumn 1970) p.p437-.454

- ٥٠ نبيل حيدري ، تركيا : دراسة في السياسة الخارجية منذ عام ١٩٤٥ ، دمشق ، صبرا للطباعة والنشر ، ط ١ ، ١٩٨٦ ، ص ٣٢-٣٩
- (٢٣) فيروز احمد ، النفوذ الاسلامي في تركيا ، مصدر سابق ، ص ١٣٤-١٣٥ و ١٣٥ ، احمد النعيمي ، ظاهرة التعدد الحزبي في تركيا ١٩٤٥ - ١٩٨٠ ، بغداد ، دار الحرية للطباعة ، ط ١ ، ١٩٨٩ ، ص ١٤٣
- (٢٤) فيروز احمد ، النفوذ الاسلامي في تركيا ، مصدر سابق ، ص ١٣٤
- (٢٥) للمزيد من التفاصيل حول دستور ١٩٦١ انظر :
- ٥٠ احمد النعيمي ، ظاهرة التعددية الحزبية في تركيا ١٩٤٥-١٩٨٠ ، بغداد ، دار الحرية للطباعة ، ١٩٨٩ ، ص ١٥٧-١٦٩
- وفيروز احمد، صنع تركيا الحديثة، ترجمة د. سلمان داود . حمدي حميد ، بغداد ، بيت الحكمة ، المطبعة العربية ، ٢٠٠٠ ، ص ٢٩٠-٢٩٢
- (٢٦) تفاصيل وافية عن حزب العدالة تجدها في :
- C.H.Dodd, politics and Government in Turkey ,Manchester unverscity Press, London ,1969 p.p 140-140
- ٥٠ احمد النعيمي، ظاهرة التعدد الحزبي في تركيا ، مصدر سابق ، ص ١٧٥-٢١١
- (٢٧) فيروز احمد، النفوذ الاسلامي في تركيا، مصدر سابق ، ص ١٤٠
- (٢٨) علي الصالح مولى ، الاصولية الاسلامية : قراءة في مقدمات النشأة وتطورها ، مجلة المستقبل العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، العدد ٣٥٨ لسنة ٢٠٠٨ ، ص ١٣٠-١٣٤
- (٢٩) يجد القاريء ترجمة ونقد للكتاب في :
- مجلة شؤون سياسية ، بغداد ، مركز الجمهورية للدراسات الدولية ، العدد الاول ، السنة الاولى ، ١٩٩٤ ، ص ١١٣-١٢٤
- وانظر ايضا" :
- علي الصالح مولى ، المصدر السابق ، ص ١٣١-١٣٢
- (٣٠) عن فحوى المشروع وعلاقة تركيا به ينظر :
- محمد نور الدين ، تركيا : الصيغة والدور ، مصدر سابق ، ص ٢٦٣-٢٧١
- (٣١) د. كريم محمد حمزة و د. دهام محمود ، القوى الفاعلة في المجتمع التركي ، بغداد ، بيت الحكمة ، ط ١ ، ٢٠٠٢ ، ص ٩٥-٩٧
- (٣٢) د. جلال عبدالله معوض ، صناعة القرار في تركيا والعلاقات العربية - التركية ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ط ١ ، اب ١٩٩٨ ، ص ١٢٢
- (٣٣) د. كمال السعيد حبيب ، مصدر سابق ، ص ٢٥-٨٠ واشرف محمود سنجر ، الطرق الصوفية التركية وتفاعلاتها السياسية ، مجلة السياسة الدولية ، القاهرة ، العدد ١٣١ ، ص ١٥٩-١٦٢ و د. وليد رضوان ، تركيا بين العلمانية والاسلام ، مصدر سابق ، ص ٧٧ وما بعدها
- (٣٤) د. ابراهيم الداوقني ، صورة الاثراك لدى العرب ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ط ١ ، ت ١ ، ٢٠٠١ ، ص ١٠٥

- (٣٥) د جلال عبدالله معوض ، مصدر سابق ، ص ١٢٣ و هبه سمير ، ازمة التعليم الديني في تركيا ، مجلة السياسة الدولية ، القاهرة ، العدد ١٣١ ، ص ١٨٣
- (٣٦) د كمال السعيد حبيب ، مصدر سابق ، ص ٧١-٧٢
- (٣٧) د جلال عبدالله معوض ، مصدر سابق ، ص ١٢٣
- (٣٨) د ابراهيم الداوقوي ، مصدر سابق ، ص ١٠٦
- (٣٩) د كمال السعيد حبيب ، مصدر سابق ، ص ٨٢-٨٣
- (٤٠) د جلال عبدالله ، مصدر سابق ، ص ١٢١ ، د ابراهيم الداوقوي ، مصدر سابق ، ص ١٠٦
- (٤١) د محمد نور الدين ، تركيا في الزمن المتحول: قلق الهوية وصراع الخيارات، بيروت ، رياض الرئيس للكتب والنشر ، ط ١٩٩٧ ، ص ١ ، ص ٦٢
- (٤٢) د ابراهيم الداوقوي ، مصدر سابق ، ص ١٠٣ ، وبتوسع اكبر انظر : محمد نور الدين ، تركيا في الزمن المتحول ، مصدر سابق ، ص ٩٠-٩١
- (٤٣) ياسر احمد حسن ، تركيا : البحث عن مستقبل ، القاهرة ، الدار المصرية اللبنانية ، ط ١ ، ٢٠٠٦ ، ص ٧٧
- Ferenc A.vali , The forign policy of turkey : Bridge across the Bospereus, the fereing policy of turkey the ohn Hopkis press, London , 1971,p.q3
- (٤٤) لوسيل دبليو بيفسنر ، ازمة السياسة في تركيا : الخلفية ووجهات النظر واحتمالات التقدم او النجاح ، ترجمة حسن نعمة سعدون ، تداول محدود ، بغداد ، مجلس قيادة الثورة ، ص ٥٨-٦٣ وللمزيد من التفاصيل
- Feroz Ahamd, The Turkish Experiment in democracy 1950 – 1974 , West viewpress , London , 1977 , p.p 288 – 357
- (٤٥) فيروز احمد ، صنع تركيا الحديثة ، مصدر سابق ، ص ٣٥٥
- (٤٦) محمد نور الدين ، تركيا الصيغة والدور ، مصدر سابق ، ص ٧٩
- (٤٧) تركي الكسان ، حزب السلامة الوطني في تركيا ، في الاسلام والسياسة في الشرق الاوسط الحديث ، لندن ، كروم هيلم ، ترجمة م.ب.م ، بغداد ١٩٨٤ ، ص ١٢
- (٤٨) فاضل كاظم حسين ، الاحزاب السياسية في تركيا : دراسة في اتجاهاتها ومواقفها من المشكلات التركية ١٩٧٠-١٩٨٠ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة بغداد- كلية العلوم السياسية ، بغداد ١٩٨٨ ، ص ٦٤
- * ويسمى ايضا" (حزب الخلاص الوطني) او (حزب الانقاذ الوطني)
- (٤٩) فيروز احمد ، النفوذ الاسلامي في تركيا ، مصدر سابق ، ص ١٤٠ وفاضل كاظم ، مصدر سابق ، ص ٦٤
- (٥٠) د كمال السعيد حبيب ، مصدر سابق ، ص ١٨٦ و شريف ماردين ، مصدر سابق ، ص ٣٢
- (٥١) د كمال السعيد حبيب ، مصدر سابق ، ص ١٨٦
- (٥٢) تركر الكسان ، مصدر سابق ، ص ١١

- (٥٣) فاضل كاظم ، مصدر سابق ، ص ٦٥
 (٥٤) نفس المصدر ، ص ٦٥
 Turkey Alamanc , 1981, Turkish Dial News Puplication (٥٥)
 Ankara , P . 129
 (٥٦) لوسيل دبليو بيفسنر ، مصدر سابق ، ص ٨٧
 (٥٧) د . كمال السعيد حبيب ، مصدر سابق ، ص ١٨٥
 (٥٨) شريف ماردين ، مصدر سابق ، ص ٣٢
 (٥٩) فاضل كاظم ، مصدر سابق ، ص ٦٧
 (٦٠) النظام الداخلي لحزب السلامة الوطني ، ترجمة م . ب . م ، (د . ت) ، فقرة
 (١٢) ص ٣٠
 (٦١) تركر الكسان ، مصدر سابق ، ص ٣٠
 (٦٢) فيروز احمد ، النفوذ الاسلامي ، مصدر سابق ، ص ١٤٧ وتركر
 الكسان ص ٣٢-٤٣ وايضا"
 Doju Ergil , (Turkey Electoral Lssues) in Electoral Politics In
 the middle East Electoral Issues , Voters and Elites , croom
 Helm , London , 198 , P.31
 (٦٣) فيروز احمد ، صنع تركيا الحديثة ، مصدر سابق ، ص ٣٦٢
 (٦٤) فاضل كاظم ، مصدر سابق ، ص ٧٠
 (٦٥) بوزرسلان ، مصدر سابق ، ص ١١٢
 (٦٦) نفس المصدر ، ص ١١٢
 (٦٧) الدستور التركي لعام ١٩٦١ (المواد ٥ ، ٦٣ ، ٦٧ ، ٦٨ ، ٦٩ ، ٧٠ ، ٧١ ، ٧٢ ،
 ٧٣) ود . احمد النعيمي ، ظاهرة التعدد الحزبي في تركيا ، مصدر سابق ،
 ص ١٦٤
 W.B.Fisher , Turkey (In the middle East and Nort Africa, (٦٨)
 Europe Publication limited , 13 th Edition , London , 198.P.718
 (٦٩) فاضل كاظم حسين ، مصدر سابق ، ص ١٤
 (٧٠) لوسيل دبليو بيفستر ، مصدر سابق ، ص ٧٢ وللمزيد من التفاصيل عن
 البرنامج الانتخابي للحزب انظر :
 William Hale, The Political and Economic Development of
 Modern Turkey , Croom Helm , London , 1981,P.P124 -125
 (٧١) فاضل كاظم حسين ، مصدر سابق ، ص ١٩-٢٠
 (٧٢) Feroz Ahamad , OP .cit, P.328
 (٧٣) انظر نص برنامج الائتلاف في : P.P : Feroz Ahamad , OP . cit ,
 336-340
 Don peretz , Modern Turkey : social and : وايضا"
 economic Back Groun0d, in The middle East Today
 ,preueger publishers , New york , 1983 , P.P 189 – 194

- (٧٤) فيروز احمد ، صنع تركيا الحديثة ، مصدر سابق ، ص ٣٦٤-٣٦٥
- (٧٥) نفس المصدر ، ص ٣٦٢-٣٦٣
- (٧٦) م٠ب٠م ، (الاحزاب السياسية في تركيا ١٩٢٣-١٩٨٤) بغداد ، ١٩٨٥ ، ص ٨١-٨٢
- (٧٧) Feroz Ahamed, OP.cit , P. 341
- (٧٨) فيروز احمد ، صنع تركيا الحديثة ، مصدر سابق ، ص ٣٦٧
- (٧٩) فيروز احمد ، تدخل العسكريين ، مصدر سابق ، ص ٢٢٩
- (٨٠) فاضل كاظم حسين ، مصدر سابق ، ص ٢٣-٢٤
- (٨١) Feroz Ahamad , OP .cit , P.344
- (٨٢) تركر الكسان و مصدر سابق ، ص ١٣
- (٨٣) محمد نور الدين و تركيا : الصيغة والدور ، مصدر سابق ، ص ٨٠
- (٨٤) د كمال السعيد حبيب ، مصدر سابق ، ص ١٨٨
- (٨٥) فيروز احمد ، صنع تركيا الحديثة ، مصدر سابق ، ص ٣٧٠
- (٨٦) م٠ب٠م ، الاحزاب السياسية في تركيا ، مصدر سابق ، ص ٨٢
- (٨٧) د كمال السعيد حبيب ، مصدر سابق ، ص ١٨١-١٩٠
- (٨٨) فاضل كاظم حسين ، مصدر سابق ، ص ٢٥-٢٦
- (٨٩) فيروز احمد ، صنع تركيا الحديثة ، مصدر سابق ، ص ٣٧٨-٣٧٩
- (٩٠) محمد نور الدين ، تركيا : الصيغة والدور ، مصدر سابق ، ص ٨٠
- (٩١) فيروز احمد ، صنع تركيا الحديثة ، مصدر سابق ، ص ٣٨٠
- (٩٢) فاضل كاظم حسين ، مصدر سابق ، ص ٣١ وتفاصيل النتائج الانتخابية ص ٢٩
- (٩٣) فيروز احمد ، صنع تركيا الحديثة ، مصدر سابق ، ص ٣٨٢
- (٩٤) م٠ب٠م ، الاحزاب السياسية في تركيا ، مصدر سابق ، ص ٨٣
- (٩٥) فاضل كاظم حسين ، مصدر سابق ، ص ٣٤
- (٩٦) فيروز احمد ، صنع تركيا الحديثة ، مصدر سابق ، ص ٣٨٣
- وفيروز احمد ، تدخل العسكريين ، مصدر سابق ، ص ٢٣٧
- (٩٧) للمزيد من التفاصيل عن اجراءات سلطات الاحتلال انظر:
- Don Peret2 , Op.cit, P.194 بيربيروكلو ، تركيا في ازمة : من رأسمالية الدولة الى الاستعمار الجديد ، مطبعة زد ، لندن ، ترجمة مركز البحوث والمعلومات ، بغداد ، ١٩٨٣ ، ص ٢٢٩-٢٣٣
- (٩٨) د كمال السعيد حبيب ، مصدر سابق ، ص ١٩٨
- (٩٩) فيروز احمد ، صنع تركيا الحديثة ، مصدر سابق ، ص ٣٩١
- (١٠٠) المصدر السابق ، ص ٤٠٣
- (١٠١) د وليد رضوان ، مصدر سابق ، ص ٢٠٤ و فيروز احمد ، تدخل العسكريين ، مصدر سابق ، ص ٢٠٣
- (١٠٢) د وليد رضوان ، مصدر سابق ، ص ٢٠٤-٢٠٥
- (١٠٣) نفس المصدر ، ص ٢٠٥

- (١٠٤) لوسيل دبليو بفسنر، ص ٨٥
 و داود احمد الحسن ، الاوضاع السياسية في تركيا خلال السبعينات ، جامعة البكر
 للدراسات العسكرية العليا ، كلية الدفاع الوطني ، تداول محدود ، بغداد ، ١٩٨١ ،
 ص ٩٤
- (١٠٥) فيروز احمد ، تدخل العسكريين ، مصدر سابق ، ص ٢٠٤-٢٠٥
 (١٠٦) محمد نور الدين ، تركيا : الصيغة والدور ، مصدر سابق ، ص ٨٠
 (١٠٧) فيروز احمد ، صنع تركيا الحديثة ، مصدر سابق ، ص ٣٩٢
 (١٠٨) نفس المصدر ، ص ٤٠٤
- (١٠٩) د. كمال السعيد حبيب ، مصدر سابق ، ص ١٩٣ وقد وصف الجنرال (
 كنعان ايفرن) التجمع بأنه كان قمة استعراض القوة من قبل الرجعية انظر: لوسيل
 دبليو بفسنر ، مصدر سابق ، ص ٨٦
- (١١٠) المصدر السابق، ص ١٩٥-١٩٦ ولوسيل دبليو بفسنر ، مصدر سابق ، ص
 ٩٧
- (١١١) د. كمال السعيد حبيب ، مصدر سابق ، ص ١٩٦-١٩٧

مصادر البحث

المصادر باللغة العربية

اولاً: الكتب

- ١- د. سيار الجميل ، العرب والاتراك: الانبعاث والتحديث من العثمنا الى العلمنة ،
 مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٩٧ .
- ٢- د. جلال عبدالله معوض ، صناعة القرار في تركيا والعلاقات العربية - التركية
 ، مركز دراسات الوحدة العربية، ط ١ ، بيروت ، ١٩٩٨ .
- ٣- انور الجندي ، يقظة الاسلام في تركيا ، دار الانصار ، القاهرة ، ١٩٧٩
- ٤- د. نبيل حيدري، تركيا دراسة في السياسة الخارجية منذ علم ١٩٤٥ ، صبرا
 للطباعة والنشر ، ط ١ ، بيروت ، ١٩٨٦ .

- ٥- د محمد نور الدين ، تركيا في الزمن المتحول : قلق الهوية وصراع الخيارات ، رياض الرئيس للكتب والنشر ، بيروت ، ١٩٩٧ .
- ٦- = = = = تركيا : الصيغة والدور ، رياض الرئيس للكتب والنشر ، ط١ ، بيروت ، ك٢ ٢٠٠٨ .
- ٧- د احمد النعيمي ، تركيا وحلف شمال الاطلسي ، المطبعة الوطنية ، عمان - الاردن ، ١٩٨١ .
- ٨- = = = ، ظاهرة التعدد الحزبي في تركيا (١٩٤٥-١٩٨٠) دار الحرية ، بغداد ١٩٨٩ .
- ٩- = = = ، الحياة السياسية في تركيا الحديثة ١٩١٩ - ١٩٣٨ ، دار الحرية ، بغداد ، ١٩٩٠ .
- ١٠- د عمار علي حسن ، الصوفية والسياسة في مصر ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ٢٠٠٧ .
- ١١- د كمال السعيد حبيب ، الدين والدولة في تركيا : صراع الاسلام والعلمانية ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ٢٠٠٩ .
- ١٢- ياسر احمد حسن ، تركيا : البحث عن مستقبل ، الدار المصرية اللبنانية ، القاهرة ، ط١ ، ٢٠٠٦ .
- ١٣- علي حسين باكير وآخرون ، تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج ، الدار العربية للعلوم ناشرون ، - مركز الجزيرة للدراسات ، الدوحة - قطر ، بيروت ، ط١ ، ٢٠١٠ .
- ١٤- د وليد رضوان ، تركيا بين العلمانية والاسلام في القرن العشرين ، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر ، بيروت ، ٢٠٠٦ .
- ١٥- د كريم محمد حمزة و د دهام محمود ، القوى الفاعلة في المجتمع التركي ، بيت الحكمة ، بغداد ، ط١ ، ٢٠٠٢ .
- ١٦- د ابراهيم الداوقني ، صورة الاتراك لدى العرب ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ط١ ، ٢٠٠١)
- ١٧- ميشال نوفل ، عودة تركيا الى الشرق : الاتجاهات الجديدة للسياسة التركية ، الدار العربية للعلوم ناشرون ، بيروت ، ط١ ، ٢٠١٠ .
- ١٨- د وليد رضوان ، العلاقات العربية - التركية ، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر ، بيروت ، ط١ ، ٢٠٠٦ .
- ١٩- خليل ابراهيم الطيار ، الصراع بين العلمانية والاسلام في تركيا ، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، دراسات استراتيجية ، ابو ظبي ، العدد ٩٩ ، ط١ ، ٢٠٠٤ .
- ٢٠- د ابراهيم الداوقني ، صورة العرب لدى الاتراك ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ط٢ ، ١٩٩٨ .
- ٢١- شريف تفيان ، الشيخ الرئيس رجب طيب اردوغان : مؤذن اسطنبول ومحطم الصنم الاتاتوركي ، دار الكتاب العربي ، دمشق - القاهرة ، ٢٠١١ .

- ٢٢- مجموعة باحثين ، عودة العثمانيين : الاسلامية التركية ، مركز المسبار للدراسات والبحوث ، دبي/الامارات ، ط٢ ، ٢٠١١ .
- ٢٣- يوسف ابراهيم الجهماني ، حزب الرفاه : اربكان / الاسلام السياسي الجديد الرهان على السلطة ، دار حوران للطباعة والنشر دمشق ، ط١ ، ١٩٩٧ .
- ٢٤- = = = ، تركيا والشرق الاوسط (سوريا- الميا- اسرائيل) دار حوران للطباعة والنشر ، دمشق ، ط٢ ، ٢٠٠٩ .
- ٢٥- = = = ، الاسلام والسياسة في تركيا / الحجاب والسفور في تركيا ، دار حوران للطباعة والنشر ، دمشق ، ط٢ ، ٢٠١٠ .

ثانياً: الرسائل الجامعية

- ١- فاضل كاظم حسين ، الاحزاب السياسية في تركيا : دراسة في اتجاهاتها ومواقفها من المشكلات التركية ١٩٧٠/١٩٨٠ ، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة الى معهد الدراسات الاسيوية والافريقية الملغى ، الجامعة المستنصرية ، بغداد ، ١٩٨٨ .
- ٢- اسماعيل نوري حميد ، حركة التحديث في تركيا ١٩٣٢-١٩٣٨ ، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة الى كلية التربية الاولى / جامعة بغداد ، بغداد ١٩٨٩ .
- ٣- داود احمد الحسن ، الاوضاع السياسية في تركيا خلال السبعينات ، رسالة مقدمة الى جامعة البكر للدراسات العسكرية العليا ، بغداد ، ١٩٨١ .
- ثالثاً: البحوث والدراسات
- ١- د . احمد النعيمي ، موقف المؤسسة العسكرية من الحركة الاسلامية في تركيا ، مجلة دراسات دولية / سلسلة دراسات استراتيجية ، العدد / ٢٦٠ بغداد / جامعة بغداد ، مركز الدراسات الدولية ، ٢٠٠٤ .
- ٢- تركر الكسان ، حزب السلامة الوطني في تركيا ، في كتاب الاسلام والسياسة في الشرق الاوسط الحديث ، كروم هيلم ، ترجمة م. ب. م ، بغداد ، ١٩٨٤ .
- ٣- شريف ماردين ، الدين في تركيا الحديثة ، ترجمة امين محمود ، المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية ، القاهرة ، العدد (٣) ك٢ ١٩٧٨ .
- ٤- م. ب. م ، مجلس قيادة الثورة (الملغى) ، ملف تركيا : الاحزاب السياسية ٠٠٠ ، بغداد ، دون تاريخ .
- ٥- م. ب. م = = = = ، الاحزاب السياسية في تركيا ، ١٩٨٤/٩٢٣ ، بغداد ، ١٩٨٢ .
- ٦- م. ب. م = = = = ، النظام الداخلي لحزب السلامة الوطني ، بغداد ، دون تاريخ .
- ٧- د . محمد نورالدين ، شؤون تركية / تقرير ، مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق ، بيروت ، العدد (٨) ، ١٩٩٣ .

٨- علي الصالح مولى ، الاصولية الاسلامية : قراءة في مقدمات النشأة وتطورها ، مجلة المستقبل العربي مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، العدد ٣٥٨ ، ٢٠٠٨ .

٩- رسول طوسون وآخرون ، الاسلاميون في تركيا ومشروع التغيير ، شؤون الاوسط ، مركز الدراسات الاستراتيجية ، بيروت ، العدد ١٢٧ ، خريف ٢٠٠٧ .
١٠- د. وصال العزاوي ، الاحزاب السياسية في تركيا بين الديمقراطية والاشكالية السياسية ، مجلة ام المعارك ، مركز ابحاث ام المعارك ، بغداد ، العدد ١١ ، ١٩٩٧ .

رابعاً: الكتب المترجمة

١- لوسيل دبليو بيفسندر ، ازمة السياسة التركية الخلفية ووجهات النظر واحتمالات التقدم والنجاح ، ترجمة حسن نعمه سعدون ، بغداد ، بلا تاريخ (تداول محدود)

٢- نوبار هو فسبيان وآخرون ، تركيا بين الصفوة البيروقراطية والحكم العسكري اعداد ومراجعة غانم بيبي وسامي الرزاز ، مؤسسة الابحاث العربية ، بيروت ، ط ١ ، ١٩٨٥ ،

٣- حميد بوزرسلان ، تاريخ تركيا المعاصر ، ترجمة حسين عمر ، كلمة المركز الثقافي العربي ، بيروت - ابو ظبي ، ط ١ ، ٢٠٠٩ .

٤- فيروز احمد ، صنع تركيا الحديثة ، ترجمة د. سلمان الواسطي و د. حميد الدوري ، بيت الحكمة ، المطبعة العربية ، بغداد ، ٢٠٠٠ .

٥- اندروفنكل ونوكهت سيرمان ، تركيا المجتمع والدولة ، ترجمة د. حمدي الدوري و د. عدنان ياسين ، بيت الحكمة ، بغداد ، ٢٠٠٢ .

٦- د. احمد داود اوغلو ، العمق الاستراتيجي : موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية ، مركز الجزيرة للدراسات ، ترجمة محمد جابر و طارق عبد الجليل ، الدوحة - قطر ، ط ١ ، ٢٠١٠ .

٧- الموسوعة العربية للدساتير العالمية ، الهيئة العامة لشؤون المطابع الاميرية ، القاهرة ١٩٦٦ .

٨- فلاديمير دانيلوف ، الصراع السياسي في تركيا : الاحزاب السياسية والجيش ، ترجمة يوسف ابراهيم الجهماني ، دار حوراء للطباعة والنشر ، دمشق ، ط ١ ، ١٩٩٧ .

النشرات والمجلات

١- مجلة شؤون تركية ، مركز الدراسات الاستراتيجية ، بيروت ، اعداد د. محمد نور الدين ، العدد ٨ ١٩٩٣ .

٢- صحيفة كون ايدن ، انقرة ، الاعداد ٩٧٧/٨/٩ ٩٧٧/٨/٩ ٩٧٩/١/٥

٣- مجلة دراسات سياسية ، بيت الحكمة ، بغداد ، العدد الثاني ، ١٩٩٩ .

٤- مجلة دراسات اجتماعية ، بيت الحكمة ، بغداد ، العدد الثاني ، ٢٠٠٠ .

٥- مجلة شؤون سياسية ، مركز الجمهورية للدراسات الدولية ، بغداد ، العدد الاول ، ١٩٩٤ .

٦- مجلة مدارك ، مركز مدارك للبحوث والدراسات ، بغداد ، العدد السابع ، ٢٠٠٧ ،

المصادر باللغة الانكليزية -

1. C.H.Dodd , politics and Government in Turkey , Manchester unversity press , London ,1969
2. FerencA.vali, The Foreign policy of Turkey: Bridje a cross the Bosperus , the freeing policy of the turkey the ohn Hopkis press , London , 1971
3. Feroz Ahmad , The Turkish Experiment in democracy 1950 – 1974 , West wiew press , London , 1977
4. Doju Erjil , (Turky Electoral Lssues) in Electoral Issues , voters and Elites , croom Helm , London , 1981
5. W.B.Fisher , Turkey in the middle East and North Africa , Europe Publication limited , 13 the Edition London , 1981
6. William Hale , The political and Economic Development of modern Turkey , Croom Helm , London , 1981
7. Don peret 2 , Modern Turkey : Social and economic Back Grounad , in the middle East Today , preuejer publishers , New York , 1983

